جامعة الطائف

النيابة في صيغ الأسماء

د. نجلاء محمد نور عبد الغفور عطار

أستاذ مساعد بكليّة اللغة العربيّة

قسم اللغة والنّحو والصّرف - جامعة أم القرى

مجلة جامعة الطائف - الآداب والتربية (اللغة العربية وآدابها)

المجلد الثاني - العدد السابع - جمادى الآخرة ١٤٣٣هـ - أبريل ٢٠١٢م

الملخص

أول دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين.

أما بعد:

فموضوع البحث هو دَرْسُ (النيابة في صيغ الأسماء): دَرْسُ حكم هذه النيابة في العربية، وقبلها حصر الصيغ المنوب عنها، واستقصاء الصيغ النائبة من خلال النظر في كتب اللغة والنحو والتفسير.

واقتضى ذلك أن يأتي البحث في أربعة مباحث، استهلت بتمهيد في معنى نيابة الصيغ، وفي الصيغ المنوب عنها، وذُيِّلت بخاتمة ضمّت نتائج البحث. والمباحث هي:

المبحث الأول: النيابة عن اسم الفاعل.

المبحث الثاني: النيابة عن اسم المفعول.

المبحث الثالث: النيابة عن الصفة المشبهة.

المبحث الرابع: النيابة عن المصدر.

هذا ومما انتهى إليه البحث من نتائج ما يلي:

١- أن اللغة كالحياة، فكما يتناوب في الحياة الأشخاص في أداء الوظائف والمهام، نجد في اللغة تتناوب في الجملة الصيغ في أداء المعاني الصرفية.

٢- تفاوت التناوب بين الصيغ كثرةً وقلّة، فمنها ما كثر ومنها ما قلّ. ومما كثر: نيابة المصدر عن اسم الفاعل والمفعول، ومما قلّ: نيابة اسم الفاعل عن المصدر.

٣- كثرة نيابة الصيغ عن اسم الفاعل، ثمّ يليه اسم المفعول، وقلّة النيابة عن المصدر والصفة المشبهة.

والحمد لله رب العالمين.

المقدمة:

حمدًا لله وشكرًا على نعمائه، وصلاةً وسلامًا على سيدنا محمدٍ خاتم أنبيائه، وعلى صحبهِ وجميع آله. أما بعد:

فأول ما لاح لي موضوع بحثي هذا (النيابة في صيغ الأسماء) قد كان أثناء جمع المادة العلمية لموضوع رسالتي في الماجستير (العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة)، فقد ضَمَّ جرابُ ما جمعْتُ من شواهد للعدول شواهدَ قد لوحظَ فيها العدولُ عن استعمالِ صيغة إلى أخرى، وكانت النيّةُ أن يُفْرَدَ لها بابٌ في البحث، ولكن استقرَّ الرأيُ - بعد الجمع والتبويب وتضييقِ موضوع (العدول) على ما كان بين أجزاء الجملة - على إقصائه؛ لعدم اندراجه تحت العنوان.

ولكن ظلّت تلك المادة اليسيرة المُنْدسَّة بين أوراقي تشغلُ البالَ وتنتظر فرصة مثولها بين يديّ، وتقليبي النظرَ فيها والكتابةِ عنها. والحق أن موضوع (النيابة في صيغ الأسماء) جديرٌ بالدرس النحويّ، فالناظر في كتب النحو واللغة والتفسير كثيرًا ما تقف عيناه عند حديثٍ أو إشارة إلى نيابة صيغة عن أخرى، يُعبَّر عنها تارة بالنيابة، وأخرى بالعدول، وثالثة بالتعويض وغير ذلك، مع سردٍ لشواهدَ تكثر حينًا في موضعٍ، وتقلُّ في أُخر.

ومع ذلك لم يفرد - حسب علمي - هذا الموضوع ببحث يلمّ مُتَفَرقَ شواهدِه وشتات أحكامه، ويجمعُ صيغه النائبة والمنوب عنها، وهذا ما كان وراء اصطفائه ليكون محطُ النظر ومجال البحث والدرس، ساعيةً من خلال ذلك إلى تحقيق أهدافٍ ثلاثة:

أولها: الكشف عن مدى وقوع ذلك في العربية كثرةً وقلّة.

وثانيها: حصر الصيغ المنوب عنها، واستقصاء الصيغ النائبة عنها من خلال النظر في شواهد ذلك، والرجوع إلى كتب اللغة والنحو والتفسير.

وثالثها: تبيان حكم تلك النيابة في العربية، وذلك بعرض آراء النحاة فيها على طاولة البحث والمناقشة والمفاضلة بينها والترجيح، والاجتهاد بالرأي فيما لم يُحفظ لنا رأيٌ فيه.

هذا وقد اقتضى موضوع البحث أن يأتي في أربعة مباحث، مُستهلا بتمهيدٍ تضمَّن في معنى (النيابة في الصيغ) وتحديد الصيغ المنوب عنها ومُذيلا بخاتمةٍ ضمَّت نتائج البحث، والمباحث هي:

الأول: النيابة عن اسم الفاعل.

الثاني: النيابة عن اسم المفعول.

الثالث: النيابة عن الصفة المشبهة.

الرابع: النيابة عن المصدر.

وما أجمل لو تبع بحثي هذا درسٌ بلاغيٌ يبحثُ أسرار النيابة فيما ورد من شواهد بمراجعة كتب التفسير وأقوال البلاغيين.

تمهيـــد

- مَعْنى النِّيابة في الصيغ:

النيابة في اللغة: من نابَ عنه، يَنُوبُ نَوْبًا و مَنَابًا، بمعنى: قامَ مقامه. تقولُ: نابَ عني فلان ينُوبُ نَوْبًا ومَنَابًا، أي: قامَ مقامي[١]. وقد تسللَ مصطلحُ (النيابة) إلى كتبِ النحو بمدلوله اللغوي فلم يخرجْ في دلالته الاصطلاحية عن ذلك، فقد عرَّفه الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي بأنه: " إقامةُ شيءٍ مقامَ شيءٍ آخر[٢] " وضربَ أمثلةً لذلك منها: إنابةُ المفعولِ والظرفِ والجار والمجرور عن الفاعلِ، وإنابة (كل) و (بعض) عن المفعول المطلق. فجميعُ هذه الأنواع النحوية - كما ترى - إنما حلّتْ محل غيرها، وقامتْ مقامها في الموقع النحوي والحكم الإعرابي.

أما الصيغُ في اللُّغة فهي: جمعُ صِيْغة، من صاغَ الشيء يَصُوغُه صَوغًا وصياغةً وصِيْغَةً وصَيْغُوغَةً بمعنى: سَبَكَهُ[٣] أما في اصطلاحِ الصرفيين فالصيغة هي: هيئةُ الكلمةِ الملحوظة من حركةٍ وسكونٍ وعدد حروفٍ وترتيب[٤].

ومرادي بـ (نيابة الصيغ): (أن تنوبَ صيغةٌ صرفية عن صيغة أخرى في أداءِ معناها مع زيادةٍ في المعنى أو عدم ذلك). كما هو الحال في نيابة (فَعُوْل) و (مِفْعَال) و (فَعَّال) عن فَاعِل مثلا، نحو: صَبُوْر، ومِعْطَار وشَرَّاب، فهذه الأمثلة نائبة عن (فَاعِل) ودالة على معناه مع دلالتها على كثرةِ وقوع الفعلِ، بخلافِ نيابةِ (فَاعِل) عن (مُفْعِل) كـ(عَاشِب) فقد ناب اسم الفاعل من الفعل الثلاثي عن صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي ودلّ على معناه - فيما أرى - دونَ زيادة.

وممن استعملَ مصطلحُ (النيابة) في التعبيرِ أحيانًا عن نيابةِ صيغةٍ عن أخرى: المبرِّد وابنُ مالكٍ وابنُ الناظم وأبو حيانَ وابنُ هشام والزركشي والصبان[٥].

وقد يقولُ قائلٌ: ولمَ كانَ اصطفاءُ مصطلحِ (النيابة) مع أن الناظرَ في كتبِ النحو واللغة كثيرًا ما يقعُ بصرُهُ فيها على مصطلحِ (العدل) حالاً محلَّ النيابة[٦]، أو على مصطلحِ (التعويض) عندَ بعضهم[٧]؟

أقول: الحقُّ بأنَّ مع إمكانِ استعمال الاثنين موضعَ النيابةِ فقد ضربْتُ صفحًا عنهما، فأما الأولُ: فلئلا يُظن اقتطاعُ هذا البحث من رسالتي للماجستير (العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة). وأما الثاني: فلاقتضائه افتراضَ وجودِ صيغةٍ أصلية في الكلامِ تمَّ حذفُها والتعويضِ عنها بأخرى، وهو مالا دليلَ عليه.

- صيغ الأسماء المنوب عنها:

للكلمةِ في العربيةِ أنواعٌ ثلاثة لا تتعداها: الاسمُ والفعلُ والحرفُ. والاسمُ - كما يُعرفُهُ النحويون -: ما دلَّ على معنى في نفسه غيرُ مقترنٍ بزمانٍ. وينقسمُ من جهةِ الاشتقاقِ وعدمِه

إلى قسمين: مشتقٌ وجامدٌ، مشتق: وهو ما أخذ من غيره، كـ(كاتب)، و(مكتوب). وجامدٌ وهو: ما كان بخلاف ذلك كـ(جبل) و (فرس).

وينضوي تحت جناح المشتقِّ: اسمُ الفاعل واسمُ المفعولِ والصفةُ المشبهة، واسمُ التفضيلِ واسمُ الزمانِ والمكانِ واسمُ الآلة. ومما يندرج تحت الجامد: المصدر. ولكلِّ اسم مشتقٍ أو مصدرٍ صيغتُه التي تنفردُ بمعنًى لا تنازعُه فيه صيغةٌ أخرى، فالمصدر: ما دلَّ على الحدثِ المجردِ من الزمان.

واسمُ الفاعل: ما دلَّ على منْ وقع منه الفعل، واسمُ المفعولِ: ما دلَّ على منْ وقع عليه المعنى. والصفةُ المشبهة: ما دلَّ على وصفٍ ثابتٍ لصاحبِه. واسم التفضيل: ما دل على اشتراكُ شيئين في صفة وزيادة أحدهما على الآخر فيها.

ومقتضى هذا التبايُن المعنوي بين الصيغِ التزامُ كل صيغةٍ بمعناها، فلا تحل صيغةٌ موضعَ الأخرى. فإذا اقتضى المعنى اجتلاب اسم الفاعل لم يصلحْ أن يوضعَ موضعَهُ اسم المفعول، وإذا استلزمَ الإتيانُ بالصفة المشبهة لم يصحْ إحلالُ المصدرِ مكانَه، فأنت تقولُ مثلا: أنا ضَاربٌ زيدًا غدًا - إن أردتَ الإعلام بإرادتكَ إيقاعُ الفعلِ على المفعولِ (زيدًا) - ولا تقول: مَضْرُوب. فإن قصدتَ الإعلام بوقوعِ الضربِ عليه اُجتلِبَ اسمُ المفعول، فيقال: زيدٌ مَضْرُوبٌ. ولا يقال: أنا ضَارِبٌ، وهكذا.

ومع أن هذا هو الأصل - أعني أن يكونَ لكل صيغةٍ معناها الذي تؤديه ولا تنازعُها فيه صيغةٌ أخرى - فإننا نجدُ من الصيغِ ما قدْ حلَّ محلَّ غيره، وقد جاءَ ذلك في بعضِ المواضع نادرًا وفي بعضها قليلا، وفي أخرى كثيرًا. ومقتضى اختلافِ ذلك كثرةً وقلَّةً اختلافُ حكمِ النِّيابةِ في العربيةِ وهو مجالُ بحثنا.

المبحث الأول
النيابة عن اسم الفاعل

أولا: نيابة المصدر عنه:

الأصلُ في الخبرِ والحالِ والنعتِ أن تكونَ مشتقةً لا جامدة؛ لأنها وصفٌ في المعنى لصاحبها. هذا هو الأصل، ولكنَّ اللُّغة لا تخضعُ لمقتضياتِ العقلِ أو القاعدةِ النحوية في كلِّ حالٍ. ولذا نجدُ العدولَ عن ذلك ماثلا في بعضِ صورِ الخبرِ والحالِ والنعت، ومنها وقوعُ المصدرِ موقعها مع جمودِه، كقولك مثلا: التقيُّ عَدْلٌ مع صديقِه وعدوِّه، وعَرفْتُ التقيَّ عَدْلا، وهذا رجُلٌ عَدْلٌ.

ومع اعترافِ النحويين بكثرةِ وقوعِ النعت والحال مصدرًا نجد جمهورَهم يُصرُّون على منعِ قياسِ ذلك [٨]، وهذا خلافًا للمبرد في الحال، فقد اختلفَ النقلُ عنه، فقيل بذهابه إلى قياسِ ذلك

مطلقًا، كما قيل بقياسِ ذلك فيما هو نوعٌ من عامله، نحو: جاءَ زيدٌ مشْيًا [٩] وهو الظاهر من قوله في (المقتضب): «ومن المصادر ما يقعُ في موقع الحال فيسدَّ مسدَّه فيكونُ حالا؛ لأنَّه نابَ عن اسم الفاعل وأغنى غناءَه، وذلك قولهم: قتلتَه صبرًا.. وكذلك: جئته مشيًا؛ لأن المعنى: جئتُه ماشيًا، فالتقدير: أمشي مشيًا؛ لأنَّ المجيء على حالات. والمصدر قد دلَّ على فعله من تلك الحال[١٠]».

ونسبَ السيوطي إلى نحاة المدرستين قياسُ وقوعِ الحالِ مصدرًا في ثلاثة مواضعَ، وهي: إذا وقعَ المصدرُ بعد (أما)، نحو: أمّا نَبلا فنبيلٌ، وبعد خبر شُبِّه به مبتدؤه نحو: زيدٌ حاتمٌ كرمًا، وبعد خبر مقترن بـ(أل) الدالة على الكمال، نحو: أنتَ الرجلُ علمًا [١١].

وظاهرُ قولِ بعضِ النحاةِ في (الخبر) ومنهم: سيبويه والمبرد من المتقدمين، والرضي من المتأخرين صحة وقوع المصدرِ خبرًا [١٢].

هذا ما يتعلق برأيهم في حكم وقوع المصدر نعتًا وخبرًا وحالا، وما يعنينا الوقوفُ على القائلين بتقديرِ المصدرِ في هذه المواضع نائبًا عن اسمِ الفاعل. وبعبارة أخرى مؤولاً باسمِ الفاعل، وحكم هذه النيابة.

بدايةً نقولُ: بأنَّ القولَ بنيابةِ المصدرِ عن اسمِ الفاعلِ فيما تقدمَ هو مذهبُ جمهورِ النحاةِ باتفاقٍ في المصدرِ المضاف[١٣] سواء في ذلك أوَقعَ خبرًا أم نعتًا أم حالاً ، تقول: زيدٌ حسبُكَ من رجلٍ، ومررتُ برجلٍ حسبِك من رجلٍ، ومررتُ بزيدٍ حسبِك من رجلٍ. والتقدير في جميعها: كافيكَ من رجلٍ، أما القولُ بإنابةِ المصدرِ غير المضافِ عن اسمِ الفاعلِ فإن الناظرَ في كلامِهم يلحظُ اختلافَهُم في تأويلِ المصدرِ، وإليك بيان ذلك:

أولاً: في الخبر:

أولُ من يبادرُنا بالقولِ بتأويل المصدر الواقع خبرًا بالمشتق - أعني القول بنيابة المصدر عنه- نحاةُ الكوفة، وقد نسبَه إليهم أبو حيان [١٤]. فقولُك مثلا: زيدٌ عدلٌ، وزورٌ عندهم في تقدير: عادل وزائر.

ولم أقفْ على رأي الكوفيين هذا في (معاني القرآن) للفراء، أما سيبويه - رحمه الله - فقد عُزي إليه تأويله ذلك على إرادةِ المبالغة في الوصف [١٥]. في حين عُزي إلى المبرِّد تأويلُه على تقديرِ مضاف محذوف [١٦]. فـ(زيدٌ عدلٌ) مثلا عندَه في تأويل: ذو عدلٍ أي: صاحبُ عدلٍ.

ويؤيدُ صحةَ المعزو إلى سيبويه رحمهُ الله - فيما أرى - قولَه في (الكتاب): «وإن شئتَ رفعتَ هذا كلَّه - يقصدُ المصدر - فجعلت الآخرَ هو الأولُ، فجازَ على سعةِ الكلام. وذلكَ قولُ الخنساء»[١٧]:

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتى إذا ادَّكَرَتْ فَإنمـا هـي إقْبَـــالٌ وإدْبَار

فجعلها الإقبالُ والإدبار، فجازَ على سعةِ الكلام كقولك: نهارُك صائمٌ وليلُك قائمٌ [١٨]".

وما يظهرُ لي أنَّ سيبويه كالكوفيين في تقدير إنابة المصدرِ عن اسم الفاعل، ويفترقُ عنهم في تعليله ذلك. فالمصدرُ (إقبالٌ) و(إدبارٌ) في قولِ الخنساء عندَه كالكوفيين نائبٌ عن اسم الفاعل (مُقْبِلَة) و (مُدْبِرَة)، كما نابَ اسمُ الفاعلِ عن المصدر في: نهارُك صائمٌ وليلُك قائمٌ.

وعلَّةُ تلكَ النِّيابة قصدُ المبالغة في الوصف التي يوميء إليها قولُه: «فجعلَها الإقبالُ والإدبار». بينما ظاهرُ ما نُقل عن الكوفيين دلالةُ المصدرِ على معنى اسم الفاعل دونَ زيادة.

هذا أمَّا المبرِّد فعلى ما نُسب إليه فلا صيغةً تنوبُ عن أخرى عندَهُ، والحقُّ أنَّ ما وقفتُ عليه في (المقتضب) يظهرُ منه إجازتُه ما ذهبَ إليه سيبويه والكوفيون إلى جانبِ المنسوبِ إليه حيثُ قال: «وقال جلّ وعزّ: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍ ﴾ (الملك: ٣٠)، فالمعنى - واللهُ أعلم - غائرًا، فوضعَ المصدرَ موضعَ الاسم، وقالتْ الخنساء [١٩]:

فإنما هي إقبالٌ وإدبار

فالمصدر في كلِّ هذا في موضع الاسم - يعني المشتق - »[٢٠]، وقالَ في موضعٍ آخر في تأويلِ «زيدٌ سيرٌ»: «فهذا يجوزُ على وجهين: أحدهما: أنْ يكونَ " زيدٌ صاحبُ سيرٍ» فأقمتَ المضاف إليه مقامَ المضافِ لما يدلُّ عليه كما قالَ الشاعرُ:

فإنما هي إقْبَالٌ وإدْبَارُ

أي: ذاتُ إقبالٍ وإدبارٍ، و(ثانيهما: أن)[٢١] يكونَ على أنَّه جعلَها الإقبالُ والإدبارُ لكثرةِ ذلكَ منها [٢٢].

ثانيًا: في النعت:

مذهبُ الكوفيين تأويلُ المصدرِ الواقعِ نعتًا بالمشتقِّ كقولهم عندَ وقوعه خبرًا، وقد نقلَهُ عنهُم بعضَ النحاة منهم: ابنُ عصفور وأبو حيان وابنُ هشام وابنُ عقيل [٢٣]. وردَّهُ ابنُ عصفور بأنَّ في ذلكَ إخراجًا للمصدرِ عنْ أصله، وكلَّما أمكنَ إبقاؤُه على أصله فهو أوْلى [٢٤].

ولا وجهَ - فيما أرى - لردّ ابن عصفور؛ إذ القولُ ابتداءً بوقوعِ المصدرِ نعتًا هو إخراجُ للمصدرِ عن أصله لأنَّ الأصلَ ألا يقعَ كذلكَ؛ لدلالته على مجرَّدِ الحدث، أمَّا القولُ بتأويله بمشتقٍّ أو إنابتُه عنه فما هو إلا حلّ لإشكال مجيئه بخلاف الأصل.

ومذهبُ الكوفيين هو مذهبُ سيبويه - فيما يبدو لي - من قوله: «ويقعُ على الفاعلِ، وذلك قولُك: يومٌ غمٌ، ورجلٌ نومٌ، إنما تريد: النائم والغَامّ [٢٥]»، ويعني أن (غمٌ) و (نوم) بمعنى غامّ ونائمٌ حالان محله. وهو ظاهرُ قول المبرِّد أيضًا في تأويلِ المصدرِ الواقعِ نعتًا في قراءة بعضهم: ﴿ فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴾ (فصّلت: ١٠). بجر (سواء)[٢٦] وقول الشاعر [٢٧]: .

شَتَّانَ هذا والعِنَاقُ والنَّومْ والمَشْرَبُ البارِدُ والظِّلُّ الدَّومْ.

حيث قال: «وقرأ بعضهم: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ﴾ (فصِّلت: ١٠) على معنى (مستويات). وقال جل وعز: ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِنۡ أَصۡبَحَ مَآؤُكُمۡ غَوۡرٗا فَمَن يَأۡتِيكُم بِمَآءٖ مَّعِينِۢ﴾ (الملك: ٣٠) فالمعنى - والله أعلم - غائرًا، فوضعَ المصدر موضعَ الاسم. وقالت الخنساء [٢٨]:

فإنَّما هي إقبالٌ وإدبارُ

فالمصدرُ في كلِّ هذا في موضع الاسم. وقال لقيط بن زرارة:

شَتَّانَ هذا والعِنَاقُ والنَّومْ والمشْرَبُ البارِدُ والظلُّ الدَّومْ

يريد: الدائم» [٢٩]

ومعَ ذلكَ فإنَّه لا يبعدُ عندي إجازتُه ذلكَ إلى جانبِ ما ذُكر في الخبرِ من تأويلٍ بإرادةِ المبالغةِ أو تقديرِ مضاف. وهو ما يمكنُ أنْ يُستشفَّ من ذكرِه الشاهدين مع شاهديّ الإخبارِ بالمصدرِ.

والغريبُ أنَّ ما نقله ابنُ عقيل عنْ جمهورِ البصرةِ - تقديرُهم المصدرَ المنعوتِ به على حذف مضاف [٣٠]، وهو رأي ابنُ السراج - في الحقيقة - الذي نصَّ عليه صراحةً في (الأصول) فقالَ: «واعلمْ أنهم ربما وصفوا بالمصدرِ، نحو قولِك: رجلٌ عَدْلٌ.. والمعنى: إنما هو ذو عدل [٣١]».

ولكنْ - كما رأينا - من خلال نصِّ سيبويه والمبرِّد أنَّ ذلك ليسَ رأي جميعهم.

هذا أمَّا إذا وجَّهنا النظرَ شطرَ متأخري النحاةِ فإنَّنا سنجدُهم قد انقسموا إلى فرقٍ أربع، فأمَّا الفريق الأولُ فقد جمع بين الرأيين، وأما الثاني فقد رأى رأي الكوفةِ وغيره، والثالثُ فذهبَ مذهب البصرةِ وغيره، والرابعُ فإنَّه قد ارتضَى مذهبَ البصريين.

ومن الفريقِ الأولِ القائلِ بوقوعِ المصدرِ موقعَ اسم الفاعلِ كالكوفيين، وجوازُ تقدير مضاف كالبصريين: ابنُ الحاجبِ والرضي[٣٢]. والثاني عند ابنُ الحاجبِ ضعيفٌ؛ لما يقتضيه من تقديرِ حذفِ مضافٍ، واقتضائه صحةَ الوصفِ بجميع المصادر [٣٣].

وفي التقديرِ الأولِ عند الرضي مبالغةً ليستْ في الثاني [٣٤]، وهذا يعني مخالفةَ الرضي للكوفيين في دلالةِ المصدرِ النائبِ عن اسم الفاعلِ، فعند الرضي المصدرُ نائبٌ عن اسم الفاعلِ لفظًا ومعنى مع مبالغةٍ في المعنى، أما عندَ الكوفة فهو نائبٌ عنه لفظًا ومعنى دون زيادةٍ في المعنى أو نقص.

فـ(عَدْل) عندَهم في تقدير: عَادِل، أي موصوف بالعدلِ، أما عندَه فبمعنى الكثيرُ العدلِ كأنَّه لكثرةِ عدلِه تجسَّم فيه العدلُ. حيثُ يقولُ: «ويستعملُ المصدر بمعنى اسم الفاعلِ، نحو: ماءٌ غورٌ، أي: غائر، وبمعنى اسم المفعول... ويجوزُ أنْ يكونا محذوفيِّ المضاف.. وفي التقدير الأول مبالغة، كأن ذا الحدث تجسَّم من الحدث، لكمالِ اتصافِه به» [٣٥].

هذا ومنَ الفريقِ الثاني: ابنُ يعيش فقد أجازَ الوصفَ بالمصدرِ على تقديرِ وضعِه موضعَ اسم الفاعلِ اتساعًا كالكوفيين، أو للمبالغة [٣٦].

ومن الثالث: ابنُ عصفور والمرادي وأبو حيان، فالرأي عندهم اختلافُ تأويلِ المصدرِ تبعًا لإرادة المتكلِّم. فإنَّ لم تردْ المبالغة جُعل الكلام على تقدير مضاف كما قالَ البصريون، وإنْ أُريدتْ جُعل الموصوفُ هو المصدرُ مجازًا؛ لكثرةِ وقوعَ الفعلِ منهُ [٣٧].

ومن الرابع: ابنُ مالكٍ حيثُ قال: " ومن النعتِ بما حقَّه في الأصلِ ألا يُنعتَ به: النعتُ بالمصدرِ كقولِهم: (رجلٌ رضي) (وامرأة رضًى).. فالتزموا فيه لفظُ الإفرادِ والتذكيرِ، كأنهم قصدوا بذلكَ التنبيه على أنَّ أصلَه: ذو رضى، وذات رِضى.."[٣٨].

ثالثًا: الحال:

المنقولُ عن جمهورِ البصرةِ تأويلُ المصدرِ الواقعِ حالا بالمشتقِّ، فقولُ العربُ مثلا: جاءَ فلانٌ ركضًا، وجاءَ الأميرُ بغتةً وفجاءةً. في تأويل: جاءَ راكضًا، ومُبَاغتًا ومُفَاجئًا عندهم[٣٩]. ويُؤكِّد صدقُ هذا المنقولِ ما نصَّ عليه سيبويه في (الكتاب)، والمبرِّد في (المقتضب).

يقولُ سيبويه - رحمهُ الله - في (هذا بابُ ما ينتصبُ من المصادر؛ لأنَّه حالٌ وقعَ فيه الأمرُ فانتصبَ؛ لأنَّه موقوعٌ فيه الأمر): «وذلكَ قولُكَ: قتلتُه صبرًا، ولقيتُه فُجَاءَةً ومُفَاجَأَةً، وكفاحًا ومُكافحةً، ولقيتُه عِيَانًا.. وليسَ كلَّ مصدرٍ وإنْ كانَ في القياسِ مثلَ ما مَضى من هذا الباب يوضعُ هذا الموضع؛ لأنَّ المصدرَ ههنا في موضعِ (فَاعِل) إذا كانَ حالا»[٤٠].

ويقولُ المبرِّدُ: «ومنَ المصادرِ ما يقعُ في موضعِ الحال فيسدَّ مسدَّهُ، فيكونُ حالا، لأنَّه قدْ نابَ عن اسم الفاعلِ، وأغنى غناءَهُ، وذلكَ قولُهُم: قتلتُهُ صبرًا، إنما تأويله: صابرًا أو مُصْبَرًا، وكذلكَ جئتُه مشْيًا؛ لأنَّ المعنى جئتُه ماشيًا. فالتقدير: أمشي مشيًا»[٤١].

ويقولُ في (هذا بابُ ما يكونُ من المصادرِ حالا لموافقته الحال): «وذلكَ قولُكَ: جاءَ زيدٌ مشيًا. إنما معناهُ: ماشيًا؛ لأن تقديرَهُ: جاءَ زيدٌ يمشي مشيًا..»[٤٢].

ومعَ صريحِ عبارةِ المبرِّدِ في النصِّين على تقديرِ إنابة المصدرِ الواقعِ موقعَ الحالِ عن اسم الفاعلِ نجد المتأخرين يعزون إليه تقديرَهُ المصدر مفعولا مطلقًا منتصبًا بفعلٍ محذوفٍ منْ لفظه[٤٣]. ومردُّ ذلكَ العزوِ في ظني - تقديرُ - المبرِّدِ المصدرَ بعدَ نصِّه على أنَّهُ بمعنى اسم الفاعلِ بـ(أمشي مشيًا) في النص الأولِ، و (يمشي مشيًا) في الثاني. وذلكَ التقدير - فيما أرى - ما هو إلا تفسيرٌ للمعنى لا للإعراب، فـ(مشيًا) عندَهُ كمَا صرَّحَ بمعنى (ماشيًا) لكنَّ إقامةَ المصدرِ في موضعه لإفادةِ معنى زائد، وهو تأكيدُ معنى الحدثِ إلى جانبِ الدلالَة على الحدثِ وصاحبِه، فكأنَّه قيلَ: ماشيًا مشيًا، والله أعلم.

هذا وما نُسب إلى المبرد نُسبَ إلى الأخفش أيضًا [٤٤]، ولم أقفْ عليه في معانيه. أمَّا الكوفيونَ فقدْ عُزي إليهم المعْزو للمبرِّد والأخفش من تقديرِ المصدرِ مفعولا مطلقًا، إلا أنَّ العاملَ فيه عندهُم - كمَا نُقلَ - هو الفعلَ المذكور على تأويلِه بفعلٍ من لفظِ المصدرِ. فـ(جاءَ زيدٌ ركضًا) في تأويلِ: ركضَ زيدٌ ركضًا عندهم [٤٥].

وعنْ بعضِ النحاة نُقلَ تقديرُ المصدرِ حالا على حذفِ مضاف، فـ«أتى زيدٌ ركضاً» مثلاً في تقدير إذا ركض عندهم [٤٦]، ونُقل عن آخرين تقديره مفعولاً مطلقاً على حذف مضاف، فالتقديرُ في المثالِ عندهم: أتى زيدٌ إتيانَ ركضٍ.

وبعدَ هذا العرضِ لآراءِ النحويين في حكمِ وقوعِ المصدرِ نعتًا وخبرًا وحالاً، وتأويلُهُم ذلك، يأتي دور السؤال عن حكمِ نيابةِ المصدرِ عنِ اسمِ الفاعلِ في تلك المواضع وهو ما يعنينا.

ما يلاحظُ منْ خلالِ ما تقدّم ما يلي:

أولًا: اتفاقُ جمهورِ نحاةِ البصرةِ على منعِ وقوعِ المصدرِ نعتًا أو حالاً مع كثرةِ السَّماعِ خلافًا للمبرِّدِ في الحالِ إذا كانَ نوعًا منْ عاملِه، ولابنِ مالكٍ ونسبهُ السيوطي لنحاةِ المدرستين في الحالِ في ثلاثةِ مواضعَ لم يقلْ أحدٌ بتأويلِ المصدرِ فيها باسمِ الفاعلِ. وظاهرُ المنقولِ عنِ الكوفيين في الخبرِ جوازُ وقوعِه مصدرًا عندَهُم، وهوَ ظاهرُ قولِ سيبويه والمبرِّد.

ثانيًا: أنَّ القولَ بتأويلِ المصدرِ باسمِ الفاعلِ موضعَ خلافٍ، بلْ ما يُستغربُ له اختلافُ التأويلِ عندَ نحاةِ المدرسةِ الواحدةِ باختلافِ مواقعَ الإعرابِ، فنجدُ المنسوبَ إلى البصريين تأويلُ المصدرِ الواقعِ حالاً باسمِ الفاعلِ، وتأويلُ الواقعِ نعتًا على حذفِ مضاف. وكذا نحاةُ الكوفةِ فالمنسوبُ إليهم تقديرُ المصدرِ باسمِ الفاعلِ إنْ وقعَ نعتًا أو خبرًا، وتقديرُه مفعولا مطلقًا إنْ وقعَ حالاً.

ثالثًا: ظاهرُ إجازةِ المبرِّدِ وقوعُ المصدرِ حالاً إنْ كانَ نوعًا منْ عاملِه وتقديره المصدر بالمشتق - قياسُه إنابةُ المصدرِ عنِ المشتقِّ في هذه الحالة - فعلى رأيه لنا أنْ نقولَ: ضحكَ زيدٌ ابتسامًا، وسعى عمرٌو هرولةً، وقرأَ عليٌّ السورةَ حَدْرًا. على تقدير: مُبتسمًا، ومُهرولا، وحَادرًا.

ولكن أيجوزُ لنا أنْ نقولَ بالجوازِ فيما عدا ذلك؟

الحقُّ أن مقتضى منعِ جمهورِ النحاةِ قياسُ وقوعِ المصدرِ نعتًا وحالاً معَ كثرته على اختلافِ تأويلاتهم لما جاء - ومنها: تأويلُ المصدرِ باسمِ الفاعلِ وغيرَهُ منَ المشتقات - قصرُ جوازِ إنابةِ المصدرِ عنِ اسمِ الفاعلِ عندَ منْ قالَ به فيما جاءَ من شواهدِ وقوعِه نعتًا وحالاً، ومنعُ القياسِ على ما جاءَ. فلا يحقُّ لنَا أنْ نقولَ: هذا رجلٌ كفاحٌ، وهذا فتى صَبْرٌ على تقدير: مكافحٌ وصابرٌ، ولا أنْ نقولَ: عرفْتُ زيدًا صَبْرًا على الشدائد، وشُكْرًا للّه في السرَّاءِ والضرَّاءِ. على تقدير: صَابرًا، وشَاكرًا.

ومقتضى من اُستظهرَ من قولِه منَ النحاةِ جوازُ وقوعِ المصدرِ خبرًا عنده وتأويله المصدَّرِ باسمِ الفاعلِ إجازتُهُ إنابةُ المصدرِ عنِ اسمِ الفاعلِ الواقعِ خبرًا. فعلى ظاهرِ رأيِهم يصحُّ أنْ

يُقالَ: زيدٌ صَبرٌ على الشَّدائد، شُكْرٌ للمولى في كلِّ حالٍ. على تقديرِ إنابةِ (صَبْرٌ) و (شُكْرٌ) عن (صَابِرٍ) و (شَاكِرٍ).

هذا ومنْ شواهدِ وقوعِ المصدرِ خبرًا نائبًا عنِ اسمِ الفاعلِ قولُهُ تعالى: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍ ﴾ (الملك: ٣٠). وقوله: ﴿ أَوْ يُصْبِحَ مَآؤُهَا غَوْرًا ﴾ (الكهف: ٤١). وقولَ الخنساء [٤٧]:

تَرْتَعُ ما رتَعَتْ حتى إذا ادَّكَرَتْ فإنمـــا هـــي إقبـــالٌ وإدبارُ

ومنْ شواهدِ وقوعِهِ نعتًا قراءةَ يعقوب قوله تعالى: ﴿ فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴾ (فصلت: ١٠). بجر «سواء»[٤٨].

وقولَ لقيطُ بن زرارة [٤٩]:

شَتَّانَ هذا والعِناقُ والنَّومْ والمَشْرَبُ البارِدُ والظلُّ الدّومْ

أي: الدائم.

ومن شواهد وقوعه حالاً قوله تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ بَـٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَـٰرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهَـٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَسَفًا ﴾ (الكهف: ٦). وقوله: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا ﴾ (النساء: ٩٢). وقوله جلّ وعز: ﴿ وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ (الأعراف: ٥٦). وقوله: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ زَحْفًا ﴾ (الأنفال: ١٥). وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ﴾ (البقرة: ٢٦٠). وقوله: ﴿ فَأَجْمِعُوا۟ كَيْدَكُمْ ثُمَّ ٱئْتُوا۟ صَفًّا ﴾ (طه: ٦٤).

ثانيًا: نيابة صيغ المبالغة:

صيغُ المبالغةِ عندَ النحاةِ صيغٌ مُحوَّلة عنِ اسمِ الفاعلِ؛ للدلالَة على كثرةِ وقوعِ الفعلِ، وانفردَ ابنُ عصفورٍ بالقولِ بنيابةِ هذه الصِّيغُ عنِ اسمِ الفاعلِ، فهي عندَهُ نائبةٌ عنْ (مُفَعِّل)؛ لأنَّ الفعلَ الدالَ على التكثيرِ هي صيغةُ (فَعَّل) [٥٠].

ومعَ موافقتي ابن عصفور - رحمهُ اللّه - في القولِ بنيابةِ صيغِ المبالغةِ عنِ اسمِ الفاعلِ لكنَّني لا أرى نيابتَها عن صيغةِ (مُفَعِّل) كمَا قالَ، فهي تنوبُ عندي عنْ صيغةِ (فَاعِل) في الدلالةِ على معناهُ معَ مبالغةٍ في الوصفِ وليسَ عنْ (مُفَعِّل)؛ إذْ مُقتضى قولِه ذاكَ أنْ يُقالُ بأنَّ (صَبُورًا) مثلا في قولِنا: (المؤمنُ صَبُورٌ على الشدائد) نائبٌ عنْ (مُصَبِّر) لا عنْ (صَابِر)، ومَا أرى اختلافَ معناهُما المُقتضي امتناعُ وقوعِ أحدهما موقعَ الآخرِ، فأنتَ تقولُ: المؤمنُ صَابِرٌ وصَبُور، ولا تقولُ: مُصَبِّر، و تقول: المؤمنُ مُصَبِّرٌ أخاه على الشدائد، ولا تقول: صَبُورٌ أو صابر. فـ(صبورٌ) و (صابرٌ) منْ (صَبَر) اللازم. ولذا فلا عجبَ في صحةِ إنابةِ الأول عنْ الثاني، بخلافِ (مُصَبِّر) الذي هوَ منْ (صَبَّر) المتعدي.

هذا وإنْ سألنا عن حكم قياس هذه الصيغ النائبة - أعني فَعُوْل وفُعَّال، ومِفْعَال وفَعِيْل، وفَعِل - من مصدر الفعل لازمًا كانَ أو متعديًا فإننا سنجدُ خلافًا وقعَ بينَ النحاة حصيلتُهُ ثلاثةُ آراء:

أولها: قياسُ اشتقاقها جميعًا منْ مصدر الفعل بشرط أنْ يكونَ الفعلُ ثلاثيًا متعديًا كـ(ضَرَب) فيصحُّ أنْ يُقالَ: ضَرُوب، وضَرَّاب، وضَرِيب، ومِضْرَاب، وضَرِب. ونُسب لجمهور البصريين [٥١]. ومُقتضى ما نُسبَ لهم امتناعُ صياغة أبنية المبالغة من مصدر اللازم عندَهُم، فلا يُقالُ: قَوَّام، ومشَّاء، وطَوَّاف مثلا؛ للزوم أفعالها.

وظاهرُ تمثيلُ سيبويه بـ(قَدِيْر)[٥٢] ضمنَ أمثلَته للمبالغة عدمُ اشتراطه في الفعل أنْ يكونَ متعديًا. فـ(قَدِير) من (قَدَر) بمعنى: قَوِي لازمٌ لا متعد كمَا جاءَ في (لسان العرب) يقولُ ابنُ منظور: " والقَدْرُ والقُدْرة والمقدار: القوةُ، وقَدَر عليه يَقْدِر ويَقْدُرُ وقَدِرَ بالكسر " [٥٣].

واستظهرَ ابنُ أبي الربيع منْ كلام الزجاجي في (الجُمل) قياسها عنده، ولم يذكرْ له قيدًا في ذلكَ حيثُ قالَ: " ويظهرُ منْ قول أبي القاسم أنَّه قياسٌ في الجميع، لأنَّه قالَ: ضَرُوب، وضَرَّاب، ومِضْراب، وضَرِيب، وضَرِب " [٥٤].

وَمَا عليه أكثرُ متأخري النحاة - ممنْ صرَّح برأيه- قياسُها منْ الثُّلاثي المجرَّد. ومنْ هؤلاء: ابنُ مالك، والرضي، وابنُ القواس وأبو حيان [٥٥]. وظاهرُ عدم اشتراطهم أنْ يكونَ متعديًا صحةُ وقوعه منَ اللازم والمتعدي.

والثاني: قياسُ (فَعُول) و(فَعَّال) دون البقية [٥٦]، ولعلَّ مُستندَ منْ قالَ به كثرةُ شواهدها في القرآن الكريم والعربية. فأكثرُ الصِّيغ وقوعًا في القرآن - كمَا نصّ الشَّيخُ عُضيْمة رحمهُ الله - صيغة (فَعَّال). وعددُ شواهدها واحدٌ وأربعون شاهدًا، ويليها في الكثرة (فَعُول) وشواهده ستةٌ وعشرون شاهدًا [٥٧].

والثالث: قصرُ جواز ذلكَ على ما سُمع " فلا يُقالُ: أكَّال، ولا مئْكَال، وإنَّما يُقالُ: أَكُول؛ لأنه المسموعُ عنَ العرب، وتقولُ: قتَّال؛ لأنه سُمع أيضًا، ولا تقولُ: مقْتَال؛ لأنه لم يُسمعْ.." [٥٨] وورود (أَكَّال) في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحْتِ ﴾ (المائدة: ٤٢) يردُّ على من منعه. وقدْ نَسبَ هذا الرأيَ ابنُ أبي الربيع إلى أكثر النُّحاة، وهوَ الصَّحيحُ عندَهُ [٥٩].

والمذهبُ - عندي - ما عليه أكثرُ المتأخرين؛ لمؤازرة استقراء الشواهد في القرآن الكريم له، فقدْ كَثُرَ في التنزيل ورودُ شواهد لأمثلة المبالغة منْ مصدر اللازم والمتعدي معًا، ومنْ شواهد بنائه منَ اللازم قولُهُ تعالى: ﴿ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ ﴾ (النساء: ١٣٥). وقولُهُ تعالى: ﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ ﴾ (النساء: ٣٤). وقولُهُ: ﴿ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴾ (مريم: ٢٨). وقولُهُ: ﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ (الإسراء:٨١). وقولُهُ سبحانه:

﴿ فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ ﴾ (الرحمن: ٦٦). وقولُهُ: ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴾ (القلم: ١٠).

ومنْ شواهدِ بنائه من المتعدي:

قولُهُ تعالى: ﴿ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾ (المسد: ٤). وقوله: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ (هود: ١٠٧). وقولُهُ: ﴿ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحْتِ ﴾ (المائدة: ٤٢). وقولُهُ: ﴿ رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ ﴾ (غافر: ١٥).

وممَّا جاءَ منْ شواهده في كلامهم قولُ العربِ: " أما العسلُ فأنا شرَّاب [٦٠] " و " إنَّه لمِنْحَارٌ بَوائكَها " [٦١].

وقولُ الشاعر [٦٢]:

ذَكَرْتُ أخـا لأواء يُحْـمَدُ يَوْمُـه ... كَـريمُ رُؤوس الـدارعين ضَـرُوبُ

وقول القُلاخ [٦٣]:

أخَا الحربِ لبَّاسًا إليها جِلالَهـا ... وليسَ بولاجٍ الخَـوَالِفِ أَعْقَـلا

وقول أبي طالب [٦٤]:

ضرُوبٌ بنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا ... إذا عَـدِمُـوا زَاداً فَإنك عَـاقِرُ

وقول زيد الخيل [٦٥]:

أتـاني أَنَّهُـمْ مَزِقُـون عِرْضِـي ... جِحَـاشُ الكِـرْمِلَيْنِ لهـا فَدِيـدُ

ثالثًا - نيابة (فَعِيْل) عن (مُفَاعِل):

حقُّ اسمِ الفاعلِ ممَّا كانَ منْ فعْلٍ بزِنَة (فَاعَلَ) أنْ يُصاغَ بزِنَة (مُفَاعِل)؛ لما هوَ معلومٌ منْ كيْفيَّة صياغة اسم الفاعلِ ممَّا زادَ منَ الفعلِ عنْ ثلاثة أحرف. تقولُ: العاقلُ مُجَالِسُ الأخيارَ، واللهُ مُنَاصِرُ أولياءَهُ المتقين. منَ الفعلِ (جَالَسَ) و (نَاصَرَ). ولكنْ كَثُرَ في العربية - كمَا صرَّحَ ابنُ مالك - نيابةُ (فَعِيْل) عنه [٦٦]. وَمنهُ قولهُم: جَلِيْس، وسَمِيْر، وقَعِيْد، وخَلِيْط نيابةً عنْ: مُجَالِس، ومُسَامِر، ومُقَاعِد ومُخَالِط.

ولا نَدري أتلكَ الكثرةُ مُؤْذِنة إباحةُ قياسِ ذلكَ عندهُ أم لا؟ فنقولُ قياسًا مثلا: يعجبُني صَحِيْبُ الأتقياء، ونَصِيْحُ الضَّالين، نيابةً عنْ (مُصَاحِب) و (مُنَاصِح) ؟

هذا ما لمْ يُصرح به ابنُ مالك، ولا أستبعدُ القولَ بجوازِه. وممَّا جاءَ منْ شواهده في القرآنِ الكريم - وعددها واحدٌ وعشرونَ شاهدًا [٦٧] - قولُهُ تعالى: ﴿ لَا شَرِيكَ لَهُۥ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ (الأنعام: ١٦٣).

ومما يحتملُهُ قولُه: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴾ (النساء: ٦). وقولُه عزّ وجل: ﴿ وَكَانَ ٱلْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِۦ ظَهِيرًا ﴾ (الفرقان: ٥٥). وقولُه: ﴿ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَمْرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ ﴾ (هود: ٥٩). وقولُه: ﴿ وَمَن يَكُنِ

﴿ ٱلشَّيْطَٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا ﴾ (النساء: ٣٨). و: ﴿ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾ (ق: ١٧). و: ﴿ فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ خَلَصُوا۟ نَجِيًّا ﴾ (يوسف: ٨٠). وقوله سبحانه: ﴿ وَٱجْعَل لِّى وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِى ﴿٢٩﴾ هَٰرُونَ أَخِى ﴾ (طه: ٢٩ - ٣٠).

رابعًا - نيابة (أَفْعَل) التفضيل:

ما قيل في حكم نيابة (أَفْعَل) عن الصفة المشبهة يقال في حكم نيابته عن اسم الفاعل، فليُراجع ما قيل من تفصيل هناك [٦٨].

ومما جاء من شواهد ذلك [٦٩]:

قوله تعالى: ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ (النجم: ٣٢). وقوله: ﴿ نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِۦٓ ﴾ (الإسراء: ٤٧). وقوله عزّ وجل: ﴿ نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ ﴾ (طه: ١٠٤). ومنه قول العرب: "الناقصُ والأشجُّ أعدلا بني مروان [٧٠] ". على تقدير نيابة (أعدلا) عن (عادلاهم).

ومما يحتمل أن يكون منه قوله تعالى: ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ (هود: ٧٨). على تقدير نيابة (أطهر) عن طاهرات [٧١].

خامسًا: نيابة مُفْعِل ومِفْعَل ومَفْعُول وفَعِيل وغيرها:

لا يقفُ حدُّ النيابة عنْ (فَاعِل) على المصدرِ وصيغُ المبالغة و (أَفْعَل) التفضيل، وفَعِيل النائب عن (مُفَاعِل) بلْ نجدُهُ قدْ امتدَّ إلى صيغٍ أخرى، ومقتضى قلَّة الواردِ منْ شواهدِها في العربية والقرآن اقتصارُ جوازِها على السَّماعِ ومنعِ القياس.

وما سُمع من الصيغ النائبة عن اسم الفاعل عدَا ما تقدَّم ما يلي:

١- مُفْعِل و مِفْعَل.

٢- فَاعِل نائبًا عن مُفْعِل.

٣- مَفْعُوْل، ومُفْعَل.

٤- فَعُوْل عن مُفْعِل.

١- نيابة مُفْعِل ومِفْعَل عن فَاعِل.

كمَا قدْ ينوبُ عنِ اسمِ الفاعلِ صيغةٌ أخرى لا تدلّ في أصلِ وضعِها على معناهُ، فإنه قد ينوب عنه ما هو بمعناه، وهو ما نلمسه في نيابة اسمِ الفاعلِ منْ غيرِ الثلاثي عنِ اسمِ الفاعلِ منَ الثلاثي والعكس.

ومما جاءَ منَ الأولِ قولهُم: عَمَّ الرجلُ بمعروفه فهو مُعِمّ، ولمَّ متاعَ القوم فهو مُلِمّ بزنة (مُفْعِل)، وهما نائبانِ عنْ: عَامّ ولامّ بزنة (فَاعِل)، ونقلَ ابنُ عقيل عنِ ابنِ سيده قولهُ بانعدامِ

النظير لهما [٧٢]، ويَردُّ هذا القولَ نقلُ ابنُ عقيل بنفسه في موضع آخَر قولهم: حَبَّه فهو مُحِبّ حيث جاء (مُحِبّ) نائبًا عن (حَابّ)، وكما ناب (مُفْعِل) عن فَاعِل فقد ناب عنه (مِفْعَل) أيضًا، ومنه قولهم في (مُعِمّ) و (مُلِمّ): معَمّ وملَمّ [٧٣]. قال رؤبة [٧٤]:

فأبْسُطْ علينا كَنَفي مِلَمّ

٢ - نيابة فَاعِل عن مُفْعِل:

مما وردَ عكسُ الأول - أعني وقوع اسم الفاعلِ منَ الثلاثي المجرد نائبًا عن اسم الفاعلِ منْ غيره- قولهُم: (يَافِعٌ) من أيْفَعَ الغلامُ و (وَارِق) من أوْرَقَ الشَّجرُ نائبين عنْ (مُوْفِع) و (مُوْرِق) [٧٥]. وقولهُم: (وَارِس) من: أوْرَسَ الرِّمْث، و (بَاقِل) من: أبْقَل المكانُ، و (لاقِح) من ألقَحَتِ الرِّياحُ السَّحابَ نائبين عن (مُوْرِس)، و (مُبْقِل)، و (مُلْقِح) بزنة (مُفْعِل) [٧٦].

ومما جاءَ محتملا أنْ يكونَ شاهدًا لهذا قولُهُ تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ ﴾ (الحجر: ٢٢) فـ(لواقح) محتملٌ أنْ يكونَ نائبًا عنْ (مَلاقِح)؛ «لأنَّ الريحَ تُلقحُ السحابَ فَتُدِرُّه» [٧٧]، ولا تُلْقَح هي، ويجوزُ تخريج الشاهد على عدم النيابة فيه على أنَّ الريحَ (لَقِحَتْ هي، فإذا لقحتْ فَزَكَتْ ألقحتْ السَّحاب)، فيكونُ هذا مما أكتفي فيه بالسببِ منَ المسبَّب [٧٨].

ومما جاء من ذلك على القياس وبخلافه: أمْحَلَ البلدُ فهو مَاحِل ومُمْحِل، وأعْشَبَ فهو عَاشِب ومُعْشِب، وأغْضَى الليلُ فهو غاضٍ ومُغْضٍ [٧٩]، ومنه قول رؤبة [٨٠]:

يَخْرُجْنَ من أجْوازِ ليلٍ غَاضِ

٣- نيابة (مَفْعُول) و (مُفْعَل):

أ - نيابة مَفْعُول عن فَاعِل:

قدْ وقعَ في العربيةِ والقرآن الكريم نيابةُ اسمِ المفعولِ عنِ اسمِ الفاعلِ معَ مَا بَيْنهما منْ تخالفٍ في المعنى يبعدُ تبادلهما المواقعَ في الجملة العربية. وذلكَ قدْ جرى فيمَا كانَ ثلاثي الفعلِ وغيرَ ثلاثي فقدْ جاءَ مَفْعُوْل نائبًا عن فَاعِل، كمَا جاءَ مُفْعَل نائبًا عن مُفْعِل.

ومن الأول قولهم: عيْشٌ مَغْبُون [٨١] على تقدير (مَغْبون) نائبًا عن (غَابِن)، ومنه قولهم: قطَّ السِّعر فهو مَقْطُوط [٨٢] على أن (مَقْطُوط) نائب عن (قَاطّ)، وكذا قولك: "إنك مَشْؤُوم علينا" و "مَيْمُون" [٨٣]. على تقديرهما نائبين عن (شَائم) و (يَامِن).

ومما يحتمل أن يكون منه في رأي بعضهم قولُهُ تعالى: ﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴾ (الإسراء: ٤). وقوله عزّ وجل: ﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ عِبَادَهُۥ بِٱلْغَيْبِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا ﴾ (مريم: ٦١).

وممَّن رأى احتمالُه في الشاهد الأوَّل: الأخفش، والزجاجُ وابنُ فارسٍ والثعالبي والزركشي.

قالَ الأخفش: " وقالَ: (حِجَاباً مَسْتُوراً)؛ لأن الفاعل قدْ يكونُ في لفظ المفعول، كما تقول: إنَّك مشؤوم علينا وميمون "[٨٤]. وقيلَ: هوَ على بابه (اسم المفعول) بمعنى مستورٌ عن العيون ولا يُحسُّ به أحدٌ، أو مستور به الرسول عن رؤيتِهم، أو أنَّه مستورٌ في نفسه بحجابٍ آخرَ فيكونُ إيذانًا بتعدد الحُجُب، أي حِجَابًا على حِجَاب.

وإليه ذهبَ المبرِّد، والجوهري والسهيلي، وأبو حيان [٨٥]. وهو الأقربُ بل الأبلغُ من جهة المعنى. وممنْ ذهبَ إلى احتماله في الثاني: الفراء وابن قتيبة، والثعالبي [٨٦]. ونُسب إلى الكسائي القولَ بأنَّه اسمُ مفعولٍ على بابِه، إذْ المعنى: يُؤتى إليه ويُصار[٨٧]، وهو اختيارُ الزمخشري حيثُ قالَ: " والوجه: أنَّ الوعدُ هو الجنة وهم يأتونها، أو هو من قولك: أتى إليه إحسانًا أي: كانَ وعدُهُ مفعولا مُنْجَزًا [٨٨]، وبمقالة الزمخشري نطقَ الرضي، حيثُ قالَ: " والأوْلى أنه منْ أتيتُ الأمرَ، أي: فعلتُهُ، فالمعنى: إنَّهُ كانَ وعدُهُ مفْعُولا " [٨٩].

وهو ما تميلُ النفسُ إليه، إذْ به يزيدُ المعنى تأكيدًا على تأكيد، فتأكيدُ إنجازِ اللهِ وعدَهُ للتائبين قدْ كانَ بدايةً بـ(إنَّ) الناسخة المفيدةُ للتوكيد، ثمَّ بـ(كانَ) التي آذنتْ بتحقق وقوع الموعود، ويزيد بتفسير (مأتيًّا) بمعنى (مَفْعُولا) فيكون الموعود في حكم الواقع، وإنْ لم يقعْ حقيقةً.

ب - نيابة مُفْعَل عن مُفْعِل:

هذا أمَّا إنابةُ (مُفْعَل) اسمِ المفعولِ من (أفْعَل) غيرَ الثلاثي عنِ اسمِ الفاعلِ. فمما جاءَ منه: أسْهَبَ الرجلُ

فهو مُسْهِبٌ، وألفَج فهو مُلْفَج [٩٠]، ومنه قوله ﷺ: «ارحموا مُلْفَجَكم»[٩١]. وأحْصَن فهو مُحْصَن، والقياس: مُسْهِبٌ، ومُلْفِج، ومُحْصِن[٩٢].

وممَّا جاءَ منْ شواهد نيابة (مُحْصَن) عنْ (مُحْصِن): قولُهُ تعالى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ (النساء: ٢٤). ولم أقفْ على شاهد لـ(مُسْهَب).

وما يظهرُ لي منْ خلال النظر في (مُلْفَج) و (مُحْصَن) إمكانُ حملهما على ظاهرهَا دونَ حاجة إلى ادعاء نيابة صيغة (مُفْعَل) فيهمَا عنْ (مُفْعِل) فـ(المُلْفَج) - كمَا فُسِّر - هوَ منْ ذهبَ مالُهُ، و(المُحْصَن) منْ تزوجَ، وكلا الأمْرين بمشيئة منَ الخالق سبحانَه فالمَوْلى هوَ الفاعلُ في المعنى، والمُلْفَجُ والمحصنُ مفعولان في المعنى، فالملفجُ منْ أذهبَ اللهُ مالَهُ، والمحصنُ منْ يسرَ اللهُ لَهُ الإحصانَ بالزواج. واللهُ أعلم.

٤ - نيابة (فَعُوْل) لغير المبالغة عن (مُفْعِل):

مقتضى قياس اسم الفاعل من (أفْعَل) - كما أشرنا من قبل - أن يكون على (مُفْعِل)، ولكن

- كما رأينا - قد خرج على هذا القياس بعض أمثلة وردت عن العرب قد ناب فيها اسم المفعول (مُفْعَل) عن اسم الفاعل (مُفْعِل) كـ(مُحْصَن) و (مُسْهَب). كما نجد أمثلة قليلة أيضًا وردت قد ناب فيها (فَعُوْل) عنه، ومنها قولهم: اَعَقَّتْ الفرسُ فهي عَقُوْق، وأَنْتَجَت فهي نَتُوْج [٩٣]، نيابة عن (مُعِقّ) و (مُنْتِج).

المبحث الثاني

النيابة عن صيغة (مَفْعُول)

١- نيابة المصدر عنه:

لمْ يصرِّحْ متقدمو النحاة بحكم إنابة المصدر عن اسم المفعول، وإنَّما يُستشفُّ رأيهُمْ منْ خلال كلامهم. فظاهرُ قول سيبويه في (الكتاب) قلَّةُ وقوع ذلكَ حيثُ يقولُ: " وقدْ يجيءُ المصدرُ على المفعول، وذلكَ قولكَ: لبَنٌ حَلَبٌ، إنما تريدُ مَحْلُوب، وكقولهم: الخَلْق إنما يريدُ: المَخْلُوق، ويقولونَ: الدِّرْهَمُ ضَرْبُ الأمير، إنما يريدونَ: مَضْرُوبَ الأمير " [٩٤].

ومقتضى قلَّة ذلكَ منعُ سيبويه قياسه على ما هو مأثورٌ منْ مذهب مدرسته.

أما المبرِّد فما يظهرُ من قوله في بابِ: (الحال) في حديثه عنْ إعرابِ المصدرِ الواقع بعد النكرة المخبر بها، جوازُ ذلك عنده لا منعه، إذ لا يُلمح في كلامه عند تمثيله إشارةٌ إلى قلّة ذلك أو منعه. حيث يقول: " وكذلك إن كان الذي قبله - أي المصدر - نكرة قلت: هذا درهمٌ وزنَ سبعة، وهذا ثوبٌ نَسْجَ اليمن، وهذا درْهَمٌ ضَرْبَ الأمير. وإن شئت رفعت فقلتَ: هذا درهمٌ وزنُ سبعةٍ، وهذا درهمٌ ضربُ الأمير. فنعتهُ بالمصدر؛ لأن المصدر مفْعُول، فكأنك قلت: هذا درهمٌ مضروبٌ للأمير، وهذا ثوبٌ منسوجٌ باليمن "[٩٥]. وما يُلمحُ في أمثلة المبرّد وقوع المصدر فيها ثلاثيًا مضافًا.

هذا حالُ منْ تقدَّم منَ النحاة، أما من تأخّر فلم يُعْنَ منهم - ممن نظرتُ في كتبه - بالتنبيه إلى حكم نيابة المصدر عن اسم المفْعُول سوى أبي حيان الذي انفرد بتفصيل القول في ذلك، فذهب إلى جواز ذلك إذا كان المصدر ثلاثيًا مضافًا لفاعله، نحو: هذا ثوبٌ نسجُ صَانع، ودرهمٌ ضَرْبُ مَلك، ومنه قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ ﴾ (لقمان: ١١) والتقدير: مَنْسُوجُ صَانع ومَضروبُ ملك، ومَخْلُوقُ الله [٩٦]. " ولا يكونُ كثيراً - كمَا قالَ - في غير الثلاثي بل يقالُ منه ما سُمع [٩٧]، وكذا الحال - فيمَا يبَدو عندَه - إنْ كانَ غيرَ مضاف كمثالِ سيبويه: " لَبَنٌ حَلَبٌ ".

وما يلاحظُ اتفاقُ أمثلةِ أبي حيان مع أمثلة المبرِّد، وأحد مثاليّ سيبويه في وقوع المصدرِ النائبِ فيها مضافاً، مع احتمالِ إضافة المصدرِ في أحدهما لفاعله، وهو " هذا دِرْهمٌ ضَرْبُ الأمير " وظاهرُ تفسيرِ المبرِّد لمعناهُ يخالفُ هذا الاحتمال.

وعلى رأي أبي حيان فَلنا أنْ نقولَ قياساً على الكثير: هذا كتابٌ عَمَلُ أديب، وهذه لوحةٌ رَسْمُ فَنانٍ، وطَعَامٌ طَبْخُ مَاهِرٍ. على تقدير: مَعْمُولُ أديبٍ، ومَرْسُومُ فَنانٍ، ومَطْبُوخُ مَاهِرٍ. ولا يَصحُّ أنْ نقولَ: هذا كتابٌ عَمَلٌ، ولا طعامٌ طَبْخٌ. نريد: مَعْمُول ومَطْبُوخ؛ لعدم الإضافة.

ويُضعفُ مذهبَ أبي حيان - في رأيي - كثرةُ شواهدِ وقوعِ المَصدر بمعنى اسم المفعول غير مضافٍ في القرآن الكريم، منها ما يحتمل تقديره على غير ذلك [٩٨].

ومن شواهد وقوع المصدر غير مضاف:

قوله تعالى: ﴿ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُوا هَٰذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ﴾ (البقرة: ٢٥). وقوله: ﴿ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ (البقرة: ١٩٦). وقوله عزّ وجل: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ﴾ (البقرة: ٢١٦). وقوله: ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾ (البقرة: ٢٢٣). وقوله: ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ (يوسف ٢٠). وقوله سبحانه: ﴿ وَجَعَلَ الَّيْلَ سَكَنًا ﴾ (الأنعام: ٩٦). وقوله سبحانه: ﴿ فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (الأعراف: ١٧٦).

ومن شواهد وقوعه مضافاً لغير فاعله:

قوله تعالى: ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (البقرة: ٢٣٣). وقوله: ﴿ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (آل عمران: ١٩١). وقوله: ﴿ وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ ﴾ (الرحمن: ٥٤). وقوله: ﴿ فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ (البقرة: ٦٢).

ومن شواهد وقوعه مضافاً لفاعله:

قوله تعالى: ﴿ لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ (التوبة: ١١٠). وقوله جلّ وعلا: ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ ﴾ (الكهف: ٩٨). وقوله: ﴿ قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَىٰ ﴾ (طه: ٣٦). وقوله: ﴿ صُنْعَ اللَّهِ ﴾ (النمل: ٨٨)[٩٩]. وقوله: ﴿ قَالَ هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي ﴾ (الكهف: ٩٨). وقوله: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ ﴾ (البقرة: ٢٥٥).

٢- نيابة فَعِيل عن مفْعُول ومُفْعَل:

كثُرَ في لسانِ العربِ إنابةُ (فَعِيل) عن اسم المفعولِ من الفعلِ الثلاثي، نحو: جَرِيح وقَتِيل، وأَجِير وصَرِيع وطَحِين ودَقِيق[١٠٠]. وقَلّ في كلامِهم نيابته عن اسم المفعول من غير الثلاثي مما كان بزنة (أَفْعَل)، نحو: أعلَّه المرضُ فهو عَلِيل، وأعقدْتُ العسلَ فهو عَقِيد[١٠١]. وأحْكم الأمر فهوحَكِيم [١٠٢]. فقد ناب في الأول مثلاً: (جَرِيح) و (قَتِيل) عن (مَجْرُوح)، و (مَقْتُول) بزنة مَفْعُول. وناب في الثاني: (عَلِيل) و (عَقِيد) عن مُعَلّ، ومُعْقَد بزنة (مُفْعَل).

ومع كثرة الوارد منْ شواهد إنابة (فَعِيْل) عن (مَفْعُول) لا نجد إجماعاً ينْعقدُ على جَواز قياسه بل نجد الخلاف قد نشب بينهم على ذلك، ففريقٌ ذهبَ إلى منع ذلك وقصره على السَّماع وهو مذهبُ أكثرهم ومنهم: ابن مالك، وأبو حيان وابن هشام [١٠٣]. ونقل ابن الناظم إجماع النحويين عليه مُستظهرًا إياه - كما قال - من قول أبيه في الألفية:

ونَابَ نَقْلا عَنه ذُو فَعِيل نحو: فتاةٍ أو فتًى كَحِيل[١٠٤]

ولا أرى في البيت ما يشير إلى ما ذكر، بل ظاهرُ قولِ ابن مالك في الألفية تقريرُ اقتصارِ إنابة فَعِيْل عن مَفْعُول على السَّماع دون أن ينقلَ إجماعًا على ذلك، والظاهر أن المنع رأيهُ لا رأي جميع النحاة، خاصة وأنه قد أثبت في (التسهيل) وقوع الخلاف بينهم في ذلك قائلا: " وينوب في الدلالة لا العمل عن (مَفْعُول) بقِلَّة (فِعْل).. وبكثرة (فَعِيْل) وليس مقيسًا خلافًا لبعضهم"[١٠٥].

وقد أشار ابن عقيل إلى نصِّه ذاك واعتذر عن ابن الناظم " بأنه ادعى الإجماع على أن فَعِيْلا لا يَنُوب عن مَفْعُول يعني نيابة مطلقة أي: من كلِّ فعل " [١٠٦] وإنما من الفعل الذي ليس له فَعِيل بمعنى فاعل.

ولا موجب - في رأيي - للاعتذار عن ابن الناظم فهو قد كان قاصدًا ما قال. ولعلَّ ما جرَّه لذلك الفهم ليس بيتَ الألفية المتقدِّم وإنما تعقيبُ أبيه في حديثه في (شرح الكافية الشافية) عن نوَّاب اسم المفعول ومنها (فَعِيل) بقوله: "وكلُّ ذلك محفوظٌ لا يقاسُ عليه بإجماع ". حيثُ قال قبله: " ويجيءُ كثيرًا على (فَعِيل) ولا يقاس عليه نحو: (قَتَلْتُهُ فهو قَتِيْل، وكَحَل عينَه فهو كَحِيل، وقد يجيء على(فِعْل) كـ(طِرْح).. وقد يجيء أيضًا على (فَعَل) كـ(قَبَض).. " [١٠٧]

وظاهر النص أن ذلك الحُكم المُجْمَع عليه إنما هو في إنابة فِعْل و فَعَل لا (فَعِيْل) الذي صرَّح ابتداء بأنه لا يقاسُ عليه دون أن يردفه بما يدلُّ على إجماع النحاة عليه.

هذا أما الفريق الثاني من النحاة فقد ذهب إلى جواز قياسه مشترطًا ألا يكون له (فَعِيل) بمعنى فَاعِل، نحو: عَلِيْم وقَدِيْر وحَلِيْم [١٠٨]، فلا يُقال مثلاً: العالمُ عَلِيمٌ قَدرُه، بمعنى: مَعْلُوم؛ لورود (عَلِيم) بمعنى (عَالم) في كلامهم. ولم أقف على من قال بهذا الرأي من النُّحاة، وظاهر قول ابن عقيل في (المساعد) ذهابُه إليه مع اشتراطه شرطًا آخر وهو أن يكون فِعْله ثلاثيًا مُجردًا مُتَصرفًا تامًا مُسْتَنِدًا في ذلك إلى المسموع[١٠٩]. فيصحُّ على رأيه - فيما يبدو - أن يُقال: هُدِمَت الدارُ فهي هَدِيْم. وكُسِر البابُ فهو كَسِير، وقُطِفَتْ الوردةُ فهي قَطِيف، على أنها: بمعنى: مَهْدُومَة، ومَكْسُوْر، ومَقْطُوفة؛ لتوفُّر الشروط. ويؤيِّد مذهبه فيما اشترطَ في الفعل اطرادُ ذلك في القرآن الكريم فقد أثبت الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة - رحمه الله - وقوع (فَعِيل) بمعنى مَفْعُول متعيِّناً فيه ذلك في أمثلة ثمانية وهي: أَسِيْر، وجَدِيْد، وحَبِيْب وجمعه: (أحبَّاء)، وحَصِيْد، وكَثِيْب،

ونضيد و (وَكِيل) و (وَلِيد)، ووقع محتملا ذلك في أربعةَ عشر مثالاً وهي: أَمين - جَنيًّا - حَثِيثًا - حَسير - حَميد - حَنيذ - الرَّجيم - رَضيا - سَعيرًا - لشَديد - كالصَّريم - عَصيب - العَقيم - النَّسيء [١١٠].

وبلغ مجموع شواهد الأول أربعين شاهدًا، والثاني سبعة وخمسين شاهدًا، وأربعون شاهدًا لما تعيَّن فيه ذلك قَدْرٌ - في ظني - يَسُوغ معه القول بالقياس، ولاسيما أن النحاة لم يذكروا لنا حدًّا عدديًا لما هو كثير في رأيهم.

ومما جاء في القرآن من شواهد إنابة (فَعِيل) عن (مَفْعُول) وقد تعيَّن فيه ذلك:

قوله عزّ وجل: ﴿ وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴾ (الإنسان ٨). وقوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ ﴾ (المائدة: ١٨). وقوله: ﴿ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا ﴾ (يونس: ٢٤). وقوله: ﴿ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ ﴾ (ق: ١٠). وقوله: ﴿ وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴾ (آل عمران: ١٧٣).

ومما جاء محتملا ذلك: قوله عزّ وجل: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا ﴾ (الأعراف: ٥٤). وقوله: ﴿ وَإِنِّىٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ (آل عمران ٣٦).

ومما ورد في كلام العرب من شواهد ذلك قولهم: «سمنُهم في أَدِيمِهم[١١١]» ومعناه: مَأْدُومِهم. وقول الشاعر[١١٢]:

فَلا وَيَمِينُ اللهِ ما عَنْ جنايةٍ هُجِرْتُ ولكنَّ الظَّنِينَ ظنينُ

وقول الآخر[١١٣]:

لكالصَّقْرِ جَلّى بعدَ ما صادَ قُنيةً قَدِيرًا ومَشْوِيًا عَبِيطًا خَرَادِلُهْ

فـ(قدير) بمعنى مَقْدُور، وهو ما يُطبَخ في القِدْر، وقول الشاعر[١١٤]:

يا رِيّهـا إن سَلِمَتْ يمينـي وسَلِمَ السَّاقي الذي يَلِيني

ولم تُخْنِّي عُقَدُ المَنِين

فقد جاءت (مَنين) في موضع (ممنُون)، وقول الشاعر[١١٥]:

رُبما ضَرْبةٍ بسيفٍ صَقِيلٍ بين بُصْرَى وطعنةٍ نجلاءِ

حيثُ جاءت (صَقِيل) في موضع (مَصْقُول).

٣ - نيابة فَعُول:

لم يُدْرِج منْ تحدّثَ من النحاة عن نوّاب صيغة اسم المفعول صيغَةَ (فَعُول) ضمنَ تلكَ الصيغ، ولكن حديثُ النحاة عنها قدْ جاءَ عَرَضًا أثناء حديثهم عن الصيغ التي لا تلحقها التاء مع المؤنث، فأشاروا إلى شمولها (فَعُوْل) بمعنى (فَاعِل)، بخلاف التي بمعنى (مَفْعُول) فتلحقها

التاء كثيرًا ويقلّ الحذف، فيقالُ: امرأةٌ صَبُورٌ وشَكُورٌ بدون تاء؛ لأنها بمعنى فَاعِل، ويقال: ناقةٌ حَلُوبَةٌ ورَكُوبَةٌ، وشاة رَغُوثَة، بالتاء؛ لأنها بمعنى (مَفْعُول[١١٦])، وقد يقال: حَلُوبٌ ورَكُوبٌ ورَغُوثٌ.

ولا نلمح في أقوالهم إشارة إلى حكم وقوع (فَعُوْل) نائبة عن (مَفْعُول) ما عدا أبا حيان الذي صرّح في (البحر المحيط) بعدم قياسه، حيث قال - في قوله تعالى -: ﴿ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ ﴾ (يس: ٧٢): " قرأ الجمهور (رَكُوبُهُمْ)، وهو (فَعُول) بمعنى مَفْعُول، كالحصُور والحلُوب والقَذُوع. وهو مما لا ينقاس "[١١٧].

ولعل ذلك لعدم اطراده في كلامهم، وهو ما أكّده في قوله تعالى: ﴿ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴾ (النساء: ١٦٣). حيث قال: " وهو (فَعُوْل) بمعنى (مَفْعُول)، كالحَلُوب والرَكُوب ولا يطّرد[١١٨]".

ومما جاء في القرآن الكريم - إلى جانب ما تقدَّم - قوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمْنَٰهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ ﴾(الأنبياء: ٨٠).

ومما يحتمل أن يكون شاهدًا له قراءة عبد الله بن عمر قوله تعالى: ﴿ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ ﴾ (آل عمران: ١٨٥) بفتح الغين[١١٩]. وكذا قوله عزّ وجل: ﴿ فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّى فِى ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا ﴾ (آل عمران:٣٩).

ومما جاء من شواهد ذلك في كلامهم قول الشاعر[١٢٠]:

فيها اثنتان وأربعون حَلُوبةً سُوْداً كخافيةِ الغُرابِ الأسْحَم

ولا يُستبعدُ عندي مع قلّة الوارد القول بالجواز؛ للمبالغة كـ(فَعُوْل) بمعنى (فَاعِل)، بشرط أمْن اللبس بأن يكون فعل الوصف مما لا يتصور وقوعه من صاحبه، نحو قولك مثلاً: صِيَامُك قَبُول، وحجُّك بَرُوْر، وسَعْيكَ شَكُوْر، ومَاؤُكَ شَرُوب، وطَعَامكَ أَكُوْل. فاللبس في معنى الصيغة في جميعها مأمون؛ إذ لا يتصور وقوع القبول مثلاً من الصيام، أو البر من الحج، والله أعلم.

٤- نيابة اسم المفعول من الثلاثي عن غير الثلاثي (مَفْعُوْل عن مُفْعَل):

الشأن في اسم المفعول من الفعل الذي على (أَفْعَل) كـ(أَحْسَنَ) و(أَكْرَمَ) أن يُبنى - كما هو مَعلوم - على وزن مُضارعه مع إبدال حرف المضَارعة ميمًا مضمومة وفتحُ ما قبل الآخر، فيقال في اسم المفعول من (أَحْسَن) و (أكْرَم) مثلا: مُحْسَن ومُكْرَم بزنة (مُفْعَل).

ولكن نَدَّ عن هذا القياس أمثلة قد جاء فيها اسم المفعول من (أَفْعَل) على صيغة اسم المفعول من الثلاثي بزنة (مَفْعُول) ومن ذلك قولهم: " أحببْتُهُ فهو مَحْبُوب، وأَجَنَّه الله فهو مَجْنُوْن، وأَزْكَمَهُ فهو مَزْكُوم، وأكُزَّه فهو مَكْزُوْز، وأقَرَّه فهو مَقْرُوْر، وآرضه الله فهو مَأْرُوض، وأملأه الله فهو مَمْلُوْء، وأَضْأَده الله فهو مَضْئُود، وأحمَّه الله - من الحمى - فهو مَحْمُوم، وأهمّه - من الهمِّ - فهو مَهْمُوم، وأزْعَقَته فهو مَزْعُوق أي مَذْعُوْر[١٢١]. ومنه أوْدَعْتُه فهو مَوْدُوْع أي مَتْروك. قال

الشاعر يصف فرسًا[١٢٢]:

إذا ما استَحمَّتْ أرضُه مِنْ سَمَائِه جَرَى وهو مَوْدُوْع وواعدُ مَصْدَق

و انفرد (أحبَّ) من هذه الأمثلة بورود اسم المفعول منه على القياس أيضًا بزنة (مُفْعَل)، فقالوا: مُحَبّ.

ومن شواهده قول عنترة[١٢٣]:

ولقدْ نزلْتِ فلا تظنّي غيره منـي بمنزلة المُحَبِّ المُكْرَمِ

وقول الآخر[١٢٤]:

ومـن ينـادِ آل يربوع يُجَـبْ يأتيك منهم خيرُ فتيانِ العربْ
المَنْكِبُ الأيمنُ والرِّدْفُ المُحَبّ

وقول هند بنت أبي سفيان[١٢٥]:

لأنكحَـنَّ بَبّـهْ جـاريةً خِدَبَّـهْ
مُكْرَمَةً مُحَـبَّهْ تَجُبُّ أَهْلَ الكَعْبَـهْ

وقد أَرْجَعَ بعضهم ذلك الخروج على القياس - فيما تقدَّم من أمثلة - إلى بناء اسم المفعول فيها من (فُعِلَ) لا من (أَفْعَل) أي من مجرَّد تلك الأفعال لا من مزيدها، ثم استغنى به - فيما يظهر - عن اسم المفعول من (أفْعَل).

يقول ابن جني: " قالوا: وعلَّة ما جاء من أَفْعَلْتَه فهو مَفْعُول، نحو: أَجنَّهُ اللهُ فهو مَجْنُوْن، وأَسَلَّه اللهُ فهو مَسْلُوْل، وبابه - أنهم إنما جاءوا به على (فُعِل)، نحو جُنَّه فهو مَجْنُوْن، وزُكِم فهو مَزْكُوْم، وسُلَّ فهو مَسْلُول[١٢٦] ".

ولعلَّ قائلا قد يقول: بأنَّ مُقْتَضَى هذا التعليل أن يُقال: بأن لا إنابة لـ(مَفْعُول) عن (مُفْعَل) في هذا الباب، فـ(مَفْعُول) فيه من (فُعِل) لا من (أفْعَل).

ويمكن أن يُرَدَّ على هذا بما ذهبَ إليه ابن جني من أن (فُعِلَ) في هذا الباب هو بناء (أفْعَل) للمجهول، وهو من تدريج اللغة عند العرب؛ فهم في بنائهم الأفعال للمجهول - كما ذُكر - قد تدرَّجوا في التَّغيير من تغيير الصِّيغة والعدَّة واحدة، نحو: ضَرَبَ وضُرِبَ، إلى تغيير الصِّيغة، مع نقصان العدَّة، كما هو الحال في نحو: أَزْكَمَ وزُكِمَ[١٢٧].

فـ(أَزْكَمَ) - فيما يُفهم من كلامه - قد تدرّج عند بنائه للمجهول فحُذفتْ همزته وضُمَّ أوَّله فصَار: زُكِمَ بزنة (فُعِلَ).

وما أرى أن اسم المفعول في هذا الباب هو اسم مفعول من (فُعِل) على القياس، ولكن لِعَدَم سَماعِ اسم مفعول من (أَفْعَل) في تلك الأمثلة فقد أُنيبَ (مَفْعُول) عن (مُفْعَل) فيها. والله أعلم.

هذا وإن تَسَاءلنا عن حُكم هذه الإنابة - التي لم يشر إلى حكمها أحد - فإنَّ ما يَبْدو من عَدَم اطِّرَادها كما يَظهر من قول ابن مالك: " وربما استغني... عن مُفعَل بمَفْعُول " امتناع قياسها في العربية، فلا يصحُّ لنا أنْ نَقُول مَثَلا: أَمْرَضه الله فَهُو مَمْرُوض، أو أَعَلَّه الله فَهُو مَعْلُول، أو أَذَلَّه الله فَهُو مَذْلُول قياسًا على ما سُمِع..

٥- نيابة (فَاعِل) عن (مَفْعُول):

ظاهر قول ابن مالك في (التسهيل): " وربما خلف فاعل مفْعُولا [١٢٨]، قلَّة إنابة (فَاعِل) عن (مَفْعُول) في العربية دون تفريق في قلَّة وقوع ذلكَ وكَثْرَتُه بين العرب. وما يَظْهر من قول الفراء في معانيه أنَّ وقوع ذلكَ في الوصف مع إرادة المدح أو الذم في كلام أهل الحجاز أكثرُ من غيرهم.

يقول الفراء في قوله تعالى: ﴿ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ﴾ (الطارق: ٦):«وأهل الحجاز أَفْعَلُ لهذا من غَيْرهم، أن يجعلوا المفعول فاعلا إذا كان في مذهب نعت... وأعان على ذلك أنها توافق رؤوس الآيات التي هن مَعَهن [١٢٩] " ويقول في قوله تعالى: ﴿ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ (الحاقة: ٢١): " فيها الرضاء، والعرب تقول: هذا ليْلٌ نائم، وسِرٌّ كَاتم، ومَاءٌ دافق، فيجعلونه فاعلاً، وهو مَفْعُول في الأصل، وذلك أنهم يريدون وجه المدح أو الذَّم، فيقولون ذلك لا على بناء الفعل، ولو كان فِعْلا مُصرحًا لم يقل ذلك فيه [١٣٠] ".

ومقتضى نص ابن مالك منعُ البصريين ذلك وقصره على السماع على ما هو معلوم من مذهبهم، فلا يقال قياسًا على ما سُمع للمدح مثلا: "هذا عَملٌ حَامدٌ، ومَاءٌ سَاكِبٌ، وسيفٌ سَالٌّ، وشاةٌ حَالِبٌ، وناقة رَاكِبٌ. على تقدير الإنابة عن: مَحْمُود، ومَسْكُوب، ومَسْلُول، ومَحْلُوبَة، ومَرْكُوبة.

إلا أن النظر في كلام الفراء الذي يُلْمِح إلى عَدم قِلَّته في كلام أهل الحجاز يجعل النفس تميل إلى القول بجوازه في الوصف مع تقْييده بأمن اللبس، ولاسيما أن فيه من البلاغة في المدح والذم ما لا نجده فيما لو وضعتَ الصِّيغَ في مواضعها المأنوسة. والله أعلم.

ومما جاء من شواهد ذلك في كلامهم، قولهم: سِرٌّ كَاتِمٌ، وليلٌ نَائِم، وهمٌّ نَاصِبٌ [١٣١]، ومكانٌ عَامِرٌ [١٣٢].

ومنه قول الشاعر [١٣٣]:

إنَّ البَغِيضَ لَمَنْ يُمَلُّ حَـديثُه فانقعْ فُؤادَك من حديثِ الوامِقِ

أي: المَوْمُوق وهو المحبوب. ويقول الآخر [١٣٤]:

لقد عيَّل الأيتامَ طعنةُ ناشرهْ أَنَاشِـرَ لازالَتْ يمـينُكَ آشِرَه

أي: مأشورة، وهي المقطوعة بالمنشار. و قول الشاعر [١٣٥]:

بَطِئُ القيَـام رَخِيمُ الكلا مِ أمسَـى فُـؤادي به فَاتِـنا

أي: مفتونًا، وقول الحطيئة [١٣٦]:

دعِ المَكَـارِمَ لا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهـا واقْعُد فَإنَّكَ أنتَ الطَّاعِمُ الكَاسي

ومما جاء في القرآن الكريم محتملا إياه قوله تعالى: ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾(هود: ٤٣). وقوله تعالى: ﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾(الحاقة: ٢١). وقوله: ﴿ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ﴾(الطارق: ٦)، وقوله: ﴿ جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا ﴾ (العنكبوت: ٦٧).

أي: مأمونًا فيه [١٣٧]. ويُقوي الاحتمال في آية الطارق قراءة زيد بن علي: " من مَاءٍ مَدْفُوق[١٣٨]".

وقيل باحتمال (عَاصِم) و (رَاضية) و (دَافق) أمرين آخرين: الأول: أن يكون مرادًا بهنّ النسب كـ(لابن) و(تَامِر)، والتقدير: لا ذي عِصْمَة، وذاتُ رضا، وذي دفق[١٣٩]. وهو الأَوْلى عند الرضي[١٤٠]. والثاني: أن تكون الصيغة مرادًا بها معناها، ولا إنابة فيها عن (مَفْعُول)[١٤١]، والمعنى في الآية الأولى: نفي كل عاصم من أمر الله في ذلك الوقت، وأن (مَنْ رَحِم) يقع فيه (مَنْ) على المعصوم والضمير الفاعل يعود على الله تعالى، وضمير الموصول محذوف، والاستثناء منقطع والتقدير: لكن مَنْ رحمه الله معصوم، وجوّزوا أن يكون من الله تعالى، أي: لا عاصم إلا الراحم[١٤٢].

والمعنى في الثانية أعني - في قوله: ﴿ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ﴾(الطارق: ٦) -: أن الماءَ يدفع بعضُه بعضًا، فمنه دافقٌ ومنه مدفوق[١٤٣]، وقيل: (دافق) بمعنى نَازِل؛ لأن اندفق الماء بمعنى نزل[١٤٤]، أما الثالثة فالمعنى - كما قالوا - على المجاز، حيث جُعلت العيشة راضية لمحلها وحصولها في مستحقيها، وأنها لا حال أكمل من حالها[١٤٥].

ويصدق - في ظني - ما قيل من احتمال في الآيات الثلاثة على الآية الرابعة ﴿ جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا ﴾ (العنكبوت: ٦٧) وإن لم أجد أحدًا - فيما أطلعتُ عليه من كتب - يشير إلى ذلك. فـ(آمنا) يصلح أن يحمل على معنى النسب والتقدير: حرمًا ذا أمن، وأن تكون الصيغة على حقيقتها ولا إنابة، والمعنى - والله أعلم - آمنًا بعناية ربه وحفظه.

٦- نيابة فِعْل و فَعْل وفُعْل و فَعَل:

ممَّا ينوبُ عنْ اسم المفعول (فِعْل) و (فَعْل) و (فُعْل)، ومن الأول: قولهم: ذِبْحٌ وطِحْنٌ نيابة عن مَذْبُوح ومَطْحُون، ومن الثاني: لَفْظ ونَقْص نيابة عن مَلْفُوظ و مَنْقُوص، ومن الثالث: غُرْفَة، ولُقْمَة نيابة عن مَغْرُوف ومَلْقُوم. وجميعُ ذلكَ لا ينقاسُ عندَ النحاةِ معَ نصِّهم على كثرةِ وقوعِه [١٤٦]، وقدْ خصَّ أبو حيان في (البحر المحيط) (فِعْل) بمعنى مَفْعُول بالإشارةِ إلى كثرةِ وقوعِه في العربيةِ، ولم يُشر إلى الصيغِ الأخرى [١٤٧]، واكتفى في (الارتشاف) بالتنبيهِ إلى عدمِ قياسُ

الجميع دونَ إشارةٍ إلى قلّةٍ أو كثرةٍ [١٤٨].

ولم يَبُحْ لنا النحويونَ بنوعِ هذه الصيغِ، أهي مصادرٌ أو أسماءٌ لها، أم هي صفاتٌ مشبهة؟ والناظرُ في كتابِ (دراسات لأسلوبِ القرآن) يجدُ الشيخَ محمد عبدَ الخالقِ عُضيمة - رحمهُ الله - يُدرِجُ (ذِبْح) في قولِه تعالى: ﴿ وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ﴾ (الصافات: ١٠٧) ضمنَ شواهدِ الصفةِ المشبهةِ [١٤٩]، و (غُرفَة) في قولِه جلّ وعزّ: ﴿ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ ﴾ (البقرة: ٢٤٩) في المصدرِ الذي بمعنى اسمِ المفعول [١٥٠]، ولمْ يذكرْ أيًّا منهُمَا في حديثِه عمَّا جاءَ بمعنى اسمِ المفعولِ من الصيغِ. وما ذكرَهُ منْ شواهدِ ذلكَ مما جاءَ على (فِعْل) فما يلي:

قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ هَٰذِهِۦٓ أَنْعَٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَّا يَطْعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ بِزَعْمِهِمْ ﴾ (الأنعام: ١٣٨). وقوله: ﴿ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا ﴾ (الفرقان: ٢٢) و (الحِجْر) - كما قال أبو حيان - بمعنى المَحْجُور كالذِّبْح والطِّحْن [١٥١]. ومنه قراءة غير حمزة وحفص (نَسْي) في: ﴿ وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا ﴾ (مريم: ٢٣) بكسر النون [١٥٢].

ومنه قوله عزّ وجل: ﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا ﴾ (مريم: ٧٤). وقراءةُ عبيدُ بنُ عمير قولُهُ تعالى: ﴿ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحْتِ ﴾ (المائدة: ٤٢): ﴿ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ ﴾ (المائدة: ٦٢ - ٦٣) بكسرِ السينِ وإسكانِ الحاء [١٥٣]. وقراءةُ منْ قرأَ (شُرْب) في قوله تعالى: ﴿ فَشَٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ ﴾ (الواقعة: ٥٥) بكسر الشين [١٥٤]. وقراءة قوله: ﴿ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴾ (الصافات: ١٥٢)، بكسرِ الواو وسكونِ اللام [١٥٥] في (ولد).

أمَّا مَا ذكرَهُ منْ شواهدِ ذلكَ ممَّا جاءَ على (فَعْل) فقراءةُ (نُصُب) في قوله تعالى: ﴿ كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ نُصُبٍ يُوفِضُونَ ﴾ (المعارج: ٤٣) بفتحِ النونِ وإسكانِ الصاد [١٥٦].

وقراءة ابن السُّمَيفِع (حَصَب) في قولِه عزَّ وجل: ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ ﴾ (الأنبياء: ٩٨)، بإسكانِ الصاد [١٥٧]. وقراءةُ الحسن (النَصْب) في قولِ المولى: ﴿ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ ﴾ (المائدة: ٣) بفتحِ النونِ وإسكانِ الصاد [١٥٨]. وقولُهُ تعالى: ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ (البقرة: ٢٤٥).

ومَا أوردَ منْ شواهدِ (فُعْل) فما يأتي:

قوله تعالى: ﴿ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحْتِ ﴾ (المائدة: ٤٢). وقراءة شيبان النحوي (لشُوبا) في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّ لَهُمْ عَلَيْهَا لَشَوْبًا مِّنْ حَمِيمٍ ﴾ (الصافات: ٦٧) بضمِّ الشين [١٥٩]. وقراءةُ قتادة (نُصُب) في قولِه عزّ وجل: ﴿ كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ نُصُبٍ يُوفِضُونَ ﴾ (المعارج: ٤٣)، بضمِّ النونِ وإسكانِ الصاد [١٦٠].

وقراءةُ طلحة بن مصرف (النُّصُب) في قوله تعالى: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾ (المائدة: ٣) بضمِّ النونِ وإسكانِ الصاد[١٦١].

وقدْ زادَ الشيخُ عضيمة إلى ما تقدَّم من صيغ نائبةٍ عن اسم المفعولِ صيغةَ (فَعَل) بفتح الفاءِ والعين، ومما تلا منْ شواهدِ ذلكَ: قولُهُ تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ اللَّهُ﴾ (الصافات: ١٥١- ١٥٢). وقولُهُ: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا﴾ (الأنبياء: ٣٠) بفتح التاء في (رَتَقا) في قراءة بعضهم[١٦٢]. وقولُهُ: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ (الإخلاص: ٢). وقولهُ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ (الفلق: ١). وقولُهُ تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾(يوسف: ٣). وقولُهُ: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾ (المائدة: ٣) بفتحِ النونِ والصادِ في قراءةِ عيسى بن عمر[١٦٣].

ومنْ هذه الشواهدِ مَا أشارَ في حديثِهِ عنْ المصادرِ إلى احتمالِ أنْ تكونَ مصدرًا وأنْ تكونَ اسمًا بمعنى اسم المفعول وهي: (رتقًا - الصمد - الفلق)[١٦٤]، وقد نبَّه إلى هذا الاحتمال في (القصص) في حديثِهِ عنِ اسمِ المفعول[١٦٥].

المبحث الثالث

النيابة عن الصفة المشبهة

نيابة صيغة (أَفْعَل) التفضيل:

الحق أن التَّباين الجليّ بين مدلول (أَفْعَل) التفضيل الذي يقتضي مشاركة اثنين في وصف مع زيادة أحدهما فيه على الآخر، ومدلول الصفة المشبهة الذي يدل على وصف ثابت لصاحبه في كلِّ الأزمنة يُقْصي احتمالَ إنابةِ (أفعل) عن الصفة المشبهة.

ولكنْ هذا الاحتمال الذي يقصيه منطق العقل قريبٌ عند بعض النحويين، فقد تناقلت كتب النحو خلافًا في حكم ذلك، فمنهم من منع، ومنهم من أجاز. وممن أجاز: أبو عبيدة، والمبرِّد. يقول أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ (الروم: ٢٧): " فجاز مجازه: وذلك هيِّنٌ عليه؛ لأن (أَفْعَل) يوضع في موضع الفاعل[١٦٦].

وقال المبرِّد في المقتضب: " واعلم أن (أَفْعَل) إذا أردتَ أن تَضعه موضع الفاعل فمُطَّرد، ومن ذلك قوله[١٦٧]:

قُبِحْتُم يا آل زيدٍ نفرًا ألأمُ قومٍ أَصْغَرًا وأكْبَرا

يريد: صغيرًا وكبيرًا[١٦٨]. وقوله في الأذان: الله أكبر فتأويله: كبير؛ كما قال عزّ وجل: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ (الروم: ٢٧)، فإنما تأويله: وهو عليه هيّن[١٦٩].

وقد أشار ابن مالك إلى مذهب المبرِّد هذا في (الكافية الشافية) قائلا [١٧٠]:

ونحو أهونُ مفيدٌ (هَيِّنًا) قَيْسًا عليه ابنُ يزيد استحسنا

وظَاهِرُ قولِ ابن مالك في (شرح التسهيل) والرَّضي وابن هشام[١٧١] الجَوازُ إلا أن الأَوْلى عند ابن مالك والأَصَحّ عند الرضي قَصْرُ ذلك على السَّماع. يقول ابن مالك: " والأَوْلى أن يُمْنَع فيه القياس ويَقْتَصِر منه على ما سُمع[١٧٢] ".

ويقول الرَّضي: " واعلم أنه يجوز استعمال (أفْعل) عاريًا عن اللام والإضافة و (مِنْ) مجردًا عن معنى التفضيل مؤولاً باسم الفاعل أو الصفة المشبهة قياسًا عند المبرِّد سماعًا عند غيره وهو الأصح "[١٧٣].

وقد عُلّل ما ذهب إليه ابن مالك، بقلَّة الوارد من شواهد ذلك[١٧٤]، وفيه - كما يقولُ ابن عقيل - نَظَرٌ ظاهر[١٧٥] ولم يوضِّحه، وهذا النَّظر - في ظني - لكثرة الوارد من ذلك في القرآن الكريم وكلام العرب، ففي القرآن وحده نجد الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة يحصي لنا ما يزيد عن خمسين شاهدًا فضلاً عن كثرة ما ورد في كلام العرب وأثبته أهل اللغة والنحو وسيأتي ذكرها.

ومن شواهد القرآن ما تعيَّن فيه ذلك - كما صرَّح الشيخ عُضيمة - ومنها ما احتمل[١٧٦]، وكذا الحالُ إن نظرنا إلى شواهدِ ذلك من كلام العرب التي ستأتي.

ويرى ابنُ عقيل بأن ذلك الاحتمال الذي داهَمَ كلَّ الوارد لا بعضَه قد يكونُ وراء ما ذهب إليه ابن مالك حيثُ قال: " ولعلّ وجهه أنّ الوارد قابل للتأويل، إلا أن في بعض التأويل تكلُّفًا، وموضع التَّكلُّف قليل، ومنه: ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِيٓ هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾(هود: ٧٨) (أي: طاهرات)، ﴿ لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى ﴾ (الليل: ٥١) (أي: الشقي) " [١٧٧] وظاهر قوله أنه قد أحصى وتبيَّن، لكنه - كما ترى - لم يذكر لنا عددًا، وما أثبته يقبل التأويل شاهدان فحسب. أما من منع ذلك من النحاة فقد نقل ابن عقيل في (المساعد) حكاية ابن الأنباري منع النحويين ذلك عدا أبي عبيدة [١٧٨]. ولم أقف - فيما نظرت فيه من كتب - على أحدٍ صرَّح بذلك سوى أبي حيان ولم ينطق بذلك في (الارتشاف) وإنما في تفسيره (البحر المحيط) معلِّلا منعه ذاك بقلَّة الوارد من كلامهم، وهو ما سبق أن علَّل به ابن عقيل - كما رأينا من قبل - مذهب ابن مالك، لَعلَّه قد نقله عن أستاذه، يقول أبو حيان في ثنايا ردِّه لمذهب مكي بن أبي طالب تقدير (أعلم) بمعنى (عَالم) في قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة: ٣٠): " ولو سلّمنا سماع ذلك من العرب فلا نسلم اقتباسه؛ لأن المواضع التي أوردت دليلا على ذلك في غاية من القلة مع أنها قد تُؤوِّلت ".

ومع منع أبي حيان الصريح قياس ذلك في (سورة البقرة) نجده لا يجد غضاضة في تأويل (أهون) بـ(هَيِّن) في (سورة الروم)؛ لأنه لا تفاوت عند الله - كما قال - في النشأتين الإبداء

والإعادة [١٧٩] "، مشيرًا إلى تأويل ابن عباس - رضي الله عنه - إياها بذاك، وكذا الربيع بن خيثمة، مقويًا ذلك بورودها في مصحف عبد الله [١٨٠].

هذا مع إشارته إلى القول الآخر القائل بأنها للتفضيل لكنه لم يرجحه أو يعتمده رأيًا له. ولا ندري أيمكن أن نُعدَّ هذا تراجعًا من أبي حيان عن رأيه في أول (البحر المحيط)، أو أنه عنده من القليل الذي لا يصلح أن يقاس عليه ؟

ومما جاء من شواهد ذلك في القرآن الكريم [١٨١]:

قوله تعالى: ﴿ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ ﴾ (البقرة: ٢٢٨). وقوله: ﴿ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ ﴾ (البقرة: ٥٤). وقوله: ﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ﴾ (يوسف: ٣٣). وقوله: ﴿ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي النَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ (فصلت: ٤٠). وقوله: ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ (الروم: ٢٧). وقوله عزّ وجل: ﴿ قَالَ يَا قَوْمِ هَٰؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ (هود: ٧٨). وقوله: ﴿ وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا ﴾ (الكهف: ٤٦). وقوله: ﴿ الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ أُولَٰئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ (الفرقان: ٣٤). وقوله: ﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا ﴾ (الأحقاف: ١٦). وقوله: ﴿ أَفَمَن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ ﴾ (يونس ٣٥).

ومما جاء من شواهد ذلك في كلام العرب: قولهم: (جرى له طائرٌ أشأم) [١٨٢].

وقول الفرزدق [١٨٣]:

إنَّ الـذي سَمَكَ السَّماءَ بنى لَنَا ... بَيْتًـا دَعَائمُه أعـزُّ وأطـولُ

أي: عزيزة وطويلة، وقول الشاعر [١٨٤]:

لَعَمْـرُك لا أدْري وإنِّـي لأَوْجَلُ ... علـى أيِّنا تَغْـدُو المنيّةُ أوَّلُ

أي: لَوَجِلٌ. وقول الآخر [١٨٥]

أَصْبَحْتُ أَمْنَحُك الصُّدود وإنَّني ... قَسَمًا إليْكَ مَعَ الصُّدودِ لأَمْيَلُ

وقول الشاعر [١٨٦]:

إذا غـاب أسـودُ العينِ كُنْتُمُ ... كـرامًا وأنْتُم ما أقَـامَ ألائمُ

أي: لئام. وقول الشاعر [١٨٧]:

قُبِّحْتُـمْ يـا آل زَيْدٍ نَفَـرًا ... الأمُ قـومٍ أصْغَـرًا وأكْبَـرَا

وقول جميل [١٨٨]:

بُثَيْـنةُ مـنْ آلِ النِّساءِ وإنَّمَـا ... تُكِـن لأدنى لا وِصالَ لغائبِ

وقول بشر بن أبي خازم [١٨٩]

هي الهمُّ لو أنَّ النوى أَصْقَبَتْ بِها ولـكنَّ كرًّا فـــي رَكُوبَةَ أَعْسَـــرُ

وقول الآخر[١٩٠]:

وإلا فَمن آلِ المـرارِ فإنهـــم ملُوكٌ عِظَامٌ من ملُوكٍ أَعَاظِمُ

أي: عِظَام.

المبحث الرابع

النيابة عن المصدر

ما تبيَّن من خلال البحث نيابة صيغتين عن المصدر، وهما اسم الفاعل، واسم المفعول، وإليك البيان:

١- نيابة اسم الفاعل:

لم تقعْ نيابةُ اسم الفاعل عن المصدرِ إلا في شواهد قليلة من كلامهم؛ لم يأتِ فيها اسمُ الفاعل إلا من فعلٍ ثلاثي فحسب، ومنها قول الشاعر[١٩١]:

قمْ قائمًا قمْ قائمًا لقيْتَ عبدًا نائمًا

يريدُ: قمْ قيامًا، وقول الآخر[١٩٢]:

على حَلْفَةٍ لا أشتُمُ الدهرَ مُسْلِمًا ولا خَارِجًا مِنْ فِيّ زورُ كلامِ

يريد: ولا يخرجُ خروجًا. وقول الآخر[١٩٣]:

كفى بالنأي مِنْ أَسماءَ كافٍ

يريدُ: كفايةً.

وممن نبه إلى وقوع ذلك وقلَّته من النحاة: المبرِّد من المتقدِّمين، والزمخشري، وابنُ يعيش وابنُ الحاجبِ وابنُ مالكٍ وابنُ عقيل من المتأخرين[١٩٤]. ولعلّ تلك القلّة قد كانت مَدْعاة تصريحِ ابن الحاجب بمنع قياس ذلك[١٩٥].

وعلى رأيه فليس لنا أن نقول مثلا: سرتُ سَائِرًا، ولا نمتُ نَائِمًا، على تقدير إنابة (سائرًا) عن (سيرًا)، و (نائمًا) عن (نومًا)؛ لقلَّة ما ورد.

ومع كثرة الوارد من الشواهد المحتملة ذلك في القرآن الكريم لكنها لا تصلح أن تكون حجة للقول بالقياس؛ لما تحتمله من أوجه أخرى يسْقُط بها الاستدلال، وقد جاوز عدد هذه الشواهد خمسينَ شاهدًا[١٩٦]، منها: قوله تعالى: ﴿ فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ ﴾ (الحاقة: ٨). وقوله: ﴿ يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ ﴾ (غافر: ١٩). وقوله: ﴿ فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا۟ بِٱلطَّاغِيَةِ ﴾ (الحاقة: ٥). وقوله: ﴿ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴾ (الزخرف: ٢٥). وقوله

عزّ وجل: ﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾ (الواقعة: ٢). وقوله: ﴿ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ ﴾ (النجم: ٥٨). وقوله: ﴿ لَّا تَسْمَعُ فِيهَا لَاغِيَةً ﴾ (الغاشية: ١١). وقوله سبحانه: ﴿ إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَقْوَمُ قِيلًا ﴾ (المزمل: ٦). وقوله: ﴿ فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ ﴾ (الحشر: ١٧). وقوله: ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ﴾ (الأنبياء: ٧٢).

٢- نيابة اسم المفعول:

ينوبُ اسم المفعول عن الثلاثي المجرد قليلا، وينوبُ عن غيره والرباعي كثيرًا [١٩٧] ومن الأول: المَيْسُوْر والمَعْسُوْر والمَجْلُوْد والمَعْقُوْل، يريدون: اليُسْر والعُسر والجَلَد والعَقل، ومن الثاني: مُقَاتَل ومُتَحامَل، يريدون: مُقَاتلة وتَحَاملا.

وقد اختلف النقل عن سيبويه في الأول، فنقل بعضهم إنكاره ذلك [١٩٨] وممن قال به: الزمخشري وابن يعيش وابن عقيل والسلسيلي [١٩٩] ونقل ابن منظور في (اللسان) إثباته ذلك حيثُ قال: " قال سيبويه: المَرْفُوْع والمَوْضُوْع من المصادر التي جاءت على (مَفْعُوْل) [٢٠٠] ".

وظاهر قول سيبويه - رحمه الله - في (الكتاب) يؤيد النقل الأول، يقول: " وأما قوله: دعه إلى مَيْسُوره وَدَعْ مُعْسُوْره، فإنما يجيء هذا على المَفْعُول، كأنه قال: دَعْه إلى أمرٍ يُوسَرُ فيه أو يُعْسَر فيه.

وكذلك: المَرْفُوع والمَوْضُوْع، كأنه يقول: له ما يرفعه وله ما يضعه، وكذلك: المَعْقُول، كأنه قال: عُقِل له شيء، أي حُبِس له لُبُّه وشُدِّد [٢٠١] ". فما يظهرُ من قولِ سيبويه المتقدِّم حَمْلُه اسم المفعول في الأمثلة على ظاهرها [٢٠٢]، لا على أنه اسم مفعول قد وضعَ موضعَ المصدر.

وبخلاف سيبويه نجد الأخفش من البصرة والفراء من الكوفيين فالمنقول عنهما إثباتُ وقوعِ ذلك [٢٠٣]. ومِصْدَاقُ المنقول عن الفراء مقالتُه في قوله تعالى: ﴿ بِأَيِّيكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾ (القلم: ٦). فقد ذهب في الآية الكريمة إلى إجازة تقدير (المفتون) مصدرًا، أو حمله على ظاهره. يقول: " المفتون ها هنا بمعنى الجنون، وهو في مذهب (الفتون)، كما قالوا: ليس له معقول رأي، وإن شئت جعلته (بأيِّيكُمُ): في أيِّكم، أي: في أيِّ الفريقين المجنون، فهو حينئذ اسمٌ ليسَ بمصدرٍ [٢٠٤] ".

أما الأخفش فالناظرُ في قوله في نفس الآية يلحظُ حملُه اسم المفعول على ظاهره كسيبويه في (المرفوع) و (الموضوع) حيث قال: " قال: ﴿ بِأَيِّيكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾ يريد: " أيكم المفتون [٢٠٥] ". والباء حينئذٍ على قوله هذا زائدة. وما عزاه إليه أبو حيان في (البحر المحيط) إجازته التقديرين في الآية، أن تكون الباء ليست بزائدة و (المفتون) بمعنى الفتنة، وأن يكون (المفتون) اسم مفعولٍ على ظاهره، مع تقدير مضاف محذوف. والتقدير: بأيِّكم فَتْنُ المفتون، ثم حذفَ المضاف وأقيمَ المضافُ إليه مقامَه. وهذا التقدير المنسوب إلى الأخفش - كما ترى - يخالفُ ماصرَّح به في

معانيه، وهذا - فيما أرى - لا يخلو من تكلُّف في التأويل لا داعٍ له.

هذا فيما كانَ من اسم المفعول من الثلاثي المجرد، أما من المزيد والرباعي فلاشكّ في إجازتهم إياه، فهو ما يعرفُ عندهم بالمصدرِ الميمي المصوغُ على طريقة اسم المفعول من الزائد والرباعي [٢٠٦]، نحو قولنا: رَتَّلَ القارئُ القرآنَ مُرَتَّلاً جميلاً، وتأمَّلْ في آياتِ اللهِ مُتَأَمَّلاً طويلاً. ومثلُهم في حكم هذا متأخرو النحاة، أما في حكم إنابة اسم المفعول من الثلاثي المجرد عن المصدرِ فإننا نجدهم يسكتونَ عن بيانِ حكمه مع إثباتهم إياه عدا ابن الحاجب الذي جهرَ برأيه في (الإيضاح) فذهبَ إلى منع قياسه ولعلَّ ذلك لقلَّته في كلامِهم حيثُ قال: " أما اسمُ المفعولِ فجاءَ من الثلاثي قليلا يحفظُ ولا يقاسُ عليه [٢٠٧].

ومما جاء من شواهد إنابة اسم المفعول من الثلاثي المجرد عن المصدرِ قولَ العرب: مالَه مَعْقُوْل، وحلفَ مَحْلُوفَه باللهِ، وجَهَدَ مَجْهُوْدَه [٢٠٨] "، وقولهم: مالَه مَعْقُوْل ولا مَجْلُود [٢٠٩] " يريدون: العَقْل والجَلَد.

وقول الشّاعر [٢١٠]:

منَ اللواتي إذا لانَتْ عَريكتُها يَبْقَى لَها بَعْدَها آلٌ ومَجْلُودُ

وقول الآخر [٢١١]:

إنّ أخا المجلودِ مَنْ صَبَرا

وقول الشاعر في رواية [٢١٢]:

وقد وعدْتُك موعدًا لو وفَتْ به كمَوْعُودِ عُرْقوبٍ أخاهُ بيثربَ

على أن (موعود) نائب عن المصدر.

ومما يحتمل أن يكون منه - وقد تقدَّم - قوله تعالى: ﴿ بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾ (القلم: ٦). وقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ ﴾ (هود: ٦٥) عند أبي حيان [٢١٣]، ومنه عند الأخفش قراءة عبد الله: ﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ (البقرة: ٢٨٠) (إلى ميسورة [٢١٤]).

ومن شواهد إنابة اسم المفعول من الثلاثي المزيد:

قوله تعالى: ﴿ وَمَزَّقْنَٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾ (سبأ: ١٩). و ﴿ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمُسْتَقَرُّ ﴾ (القيامة: ١٢).

وقول العرب - وقد ذكره سيبويه -: " ما فيه مُتَحَامَل "، أي: ما فيه تحامُل، وقولهم: " مُقَاتلنا بمعنى المقاتلة [٢١٥] ".

ومما يحتملِ أن يكون منه قول كعب بن مالك [٢١٦]:

أُقَاتِلُ حتى لا أرى لي مُقَاتَلا وأنجو إذا غُمّ الجبانُ من الكَرْبِ

وقول زيد الخيل [٢١٧]:

أُقَـاتِلُ حتـــى لا أرى لي مُقَاتَلا وأنجـــو إذا لم ينجُ إلا المكيَّسُ

وقول رؤبة[٢١٨]: إنَّ المُوَقَّى مثلُ ما وقِّيْتُ

يريد: التوقية. وقول رجلٍ من بني مازن[٢١٩]:

وقـد ذقتمونـــا مرةً بعدَ مـــرة وعـلمُ بيانِ المرءِ عند المُجَـرَّبِ

وقول علقمة بن عبدة الفحل[٢٢٠]:

تُرَادى على دِمَّنِ الحِيـاضِ فـإن تَعَفْ فإنَّ المُنَدَّى رِحْلَةٌ فرُكوبُ

وقول الحارث بن خالد المخزومي [٢٢١]:

أظَـلُـومُ إن مُصَابكـم رَجُـلا أَهْـدَى الســلامَ تحيَّـةً ظَلمُ

الخاتـــمة

حمدًا لله وشكرًا على نعمائه أن أتمَّ المِنَن فوفَّق إلى ختم بحث موضوع تفرَّق درسه في أزمنة عديدة وأحوالٍ متباينة، قد ظُنَّ حينًا بأن سَدْل الستار عليه حلمٌ غير كائنٍ. ولكن ها هو قد كان بفضلٍ من المولى ومَنّ، فله الحمدُ من قبلُ ومن بعدُ.

هذا وقد جاء البحث في أربعة مباحث وهي:

١- النيابة عن اسم الفاعل.

٢- النيابة عن اسم المفعول.

٣- النيابة عن الصفة المشبهة.

٤- النيابة عن المصدر.

ومما انتهى إليه مايلي:

١- أن اللغة كالحياة، فكما يتناوب في الحياة الأشخاص في آداء الأدوار والمهام، في الجملة العناصر النحوية في آداء الوظائف، والصيغ في آداء المعاني الصرفية.

٢- العلة في التناوب في الحياة غالبًا ما يكون غياب المنوب عنه، أو اشتغاله بما يصرف عن القيام بالأمر، أما في اللغة فكل الصيغ مِلْكُ يَمِين المتكلم يُصَرِّفها كيف يشاء وفقًا لهواه ومقتضى المعنى الذي يريد.

٣- كثرة نيابة الصيغ عن اسم الفاعل، ثم يليه اسم المفعول، وقلَّة النيابة عن المصدر والصفة المشبهة.

٤- تفاوت التناوب بين الصيغ كثرةً وقلَّة، فمنها ما كثُر ومنها ما قَلّ. ومما كثُر: نيابة المصدر عن اسم الفاعل والمفعول، ونيابة صيغ المبالغة عن اسم الفاعل، وفَعِيْل عن مُفَاعِل كَجَلِيْس وسَمِيْر، وعن (مَفْعُوْل) كـ(جَرِيْح) و (قَتِيْل). ومما قلَّ: نيابة اسم الفاعل عن المصدر كـ(قمْ قَائمًا)، ونيابة اسم المفعول عنه كـ(ليسَ له مَعْقُول). وكذا نيابة (فَاعِل) عن مُفْعِل كـ(عَاشِب) و (بَاقِل)، وعن (مَفْعُول) كـ(سِرٌّ كَاتِم) و (ماءٌ دَافِق).

٥- منع قياس النحويين نيابة بعض الصيغ عن بعض مع تصريحهم بكثرة وقوعه - كما هو الحال في نيابة المصدر عن اسم الفاعل - وهو مما يُسْتَغْرَب؛ لمجافاته ما عُرِف عن جمهور البصرة من قياس على الكثير المسموع من كلام العرب.

٦- لا أزعم الحصر لجميع الصيغ النائبة عن اسم الفاعل واسم المفعول، والمصدر والصفة المشبهة، فما فعلت استقراء لذلك من خلال كتب النحو واللغة والقرآن الكريم، والحصر يعوزه تتبع شواهد ذلك في كلام العرب شعرًا ونثرًا.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الهوامش:

(١) انظر الصحاح مادة (نَوَبَ) ١/٢٢٨، والقاموس المحيط ١/ ١٣٥، واللسان ٦/ ٤٥٦٩.

(٢) معجم المصطلحات النحوية و الصرفية ٢٣٣.

(٣) انظر الصحاح مادة (صَوغ) ٤/ ١٣٢٤، واللسان ٤/ ٢٥٢٧.

(٤) شذا العرف في فن الصرف ٢٢.

(٥) انظر المقتضب ٣/ ٢٣٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٨٨، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٤٢، والارتشاف ٥/٣٢٨٨، وأوضح المسالك ٣/٢٢١، والبرهان للزركشي ٢/ ٥٠٢، وحاشية الصبان ٢/٣٢٢.

(٦) انظر الخصائص ٣/ ٢٦٧، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤٥ - ٣٤٧، والبسيط لابن أبي الربيع ٢/ ١٠٥٣ - ١٠٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٠٢.

(٧) انظر الصاحبي ٣٩٤ - ٣٩٥.

(٨) انظر منع القياس في (النعت) في شرح التسهيل لابن مالك ٣ /٣١٥، وشرح الكافية للرضي ١ / ٣٠٦، وشرح الأشموني للألفية ٢ / ٦٨، وانظر منع القياس في (الحال) الارتشاف ٣ / ١٥٧٠، وأوضح المسالك ٢ / ٣٠٨، وشرح الأشموني للألفية ١/ ٤١٥.

(٩) انظر شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٣٦، والارتشاف ٣ / ١٥٧٠، والهمع ١/ ٢٣٨.

(١٠) المقتضب ٣ / ٢٤٣ وانظر ٤ / ٣١٢.

(١١) انظر همع الهوامع ١ / ٢٣٨ - ٢٣٩.

(١٢) انظر الكتاب ١ / ٣٣٦- ٣٣٧، والمقتضب ٣ / ٢٣٠- ٢٣١، وشرح الكافية للرضي ١ / ٣١٦.

(١٣) انظر الارتشاف ٤ / ١٩١٩.

(١٤) انظر المصدر السابق ٣ / ١١٣٥.

(١٥) انظر الارتشاف ٣ / ١١٣٥.

(١٦) المصدر السابق ٣ / ١١٣٥.

(١٧) انظر الديوان صـ ٣٨٣، والكتاب ١/٣٣٧، والمقتضب ٤/٣٠٥، و٣/٢٣٠، والخزانة ١/٢٠٧- ٢١١.

(١٨) الكتاب ١ / ٣٣٦ - ٣٣٧.

(١٩) سبق تخريجه في هامش رقم (١٧).

(٢٠) المقتضب ٤ / ٣٠٤ - ٣٠٥.

(٢١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢٢) المقتضب ٣ / ٢٣٠ - ٢٣١.

(٢٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٩٨، والارتشاف ٤ / ١٩١٩، وأوضح المسالك ٣ / ٢٧٩، والمساعد ٢/ ٤١١.

(٢٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٩٨.

(٢٥) الكتاب ٤ / ٤٣.

(٢٦) إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢ / ٤٢٦ وإتحاف فضلاء البشر ٣٨٠ وبها قرأ يعقوب.

(٢٧) نسب البيت للقيط في: المقتضب ٣/ ٢٣٠، ٤/ ٣٠٥، وجاء بلا نسب في شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣٧، ٦٨.

(٢٨) سبق تخريجه في هامش رقم (١٧).

(٢٩) سبق تخريجه في هامش رقم (٢٧).

(٣٠) انظر المساعد ٢ / ٤١١.

(٣١) الأصول ٢ / ٣١.

(٣٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٤٣، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٤١٢.

(٣٣) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٤٣.

(٣٤) شرح الكافية ٣ / ٤١٢ و انظر ٢ / ٢٩٥.

(٣٥) شرح الكافية للرضي ٣ / ٤١٢.

(٣٦) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٥٠.

(٣٧) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٩٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣ / ١٤٥، والارتشاف ٤ / ١٩١٩.

(٣٨) شرح الكافية الشافية ٣ / ١١٦٠.

(٣٩) انظر الارتشاف ٣ / ١٥٧١، والهمع ١ / ٢٣٨، وشرح الأشموني للألفية ١ / ٤١٥.

(٤٠) الكتاب ١/ ٣٧٠.

(٤١) المقتضب ٣/ ٢٣٤.

(٤٢) المصدر السابق ٤ / ٣١٢.

(٤٣) انظر شرح التسهيل ٢ / ٣٢٨، والارتشاف ٣ / ١٥٧١.

(٤٤) انظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢١٠، والارتشاف ٣/ ١٥٧١، وشرح الألفية للأشموني ١/ ٤١٥.

(٤٥) انظر الارتشاف ٣/ ١٥٧١ وشرح الألفية للأشموني ١ / ٤١٥.

(٤٦) انظر الارتشاف ٣/ ١٥٧١ وشرح الألفية للأشموني ١ / ٤١٥.

(٤٧) سبق تخريجه في هامش رقم (١٧).

(٤٨) سبق تخريجها في هامش رقم (٢٧).

(٤٩) سبق تخريجه في هامش رقم (٢٧).

(٥٠) انظر شرح الجمل ١ / ٥٦٠.

(٥١) انظر حاشية الشيخ ياسين ٢/ ٦٧.

(٥٢) انظر الكتاب ١/ ١١٠.

(٥٣) لسان العرب مادة (قَدَر) مج ٥ / ٣٥٤٦.

(٥٤) البسيط لابن أبي الربيع ٢ / ١٠٥٤.

(٥٥) انظر شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٣٤، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٤٢١، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس، والارتشاف ٢/ ٩٩٣.

(٥٦) البسيط لابن أبي الربيع ٢ / ١٠٥٤.

(٥٧) انظر دراسات لأسلوب القرآن مج ٧ جـ ٤ ق الثاني ص ٣.

(٥٨) انظر البسيط ٢ / ١٠٥٤ - ١٠٥٥.

(٥٩) المصدر السابق.

(٦٠) انظر الكتاب ١/ ١١١ وشرح التسهيل لابن ماك ٣/ ٧٩، والمساعد ٢/ ١٩٢.

(٦١) انظر الكتاب ١/ ١١٢ شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٧٩، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٤٢١، والمساعد ٢/ ١٩٣. والبوائك: جمع بائكة وهي السِّمان من الإبل.

(٦٢) البيت لأبي طالب انظر: الكتاب ١/ ١١١، وشرح المفصَّل لابن يعيش ٦/ ٧١، واللأواء: الشدة، والدارع: لابس الدرع.

(٦٣) البيت للقُلاخ بن حزن في: الكتاب ١/ ١١١، والتبصرة للصيمري ٢٢٥/١، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش ٧٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٩/٣، والجلال: جمع جُل وهي الدروع، والخوالف: جمع خالفة وهي عماد البيت.

(٦٤) البيت لأبي طالب بن عبد المطلب انظر: الكتاب ١١١/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٦، وأوضح المسالك ١٩٨/٣، وهمع الهوامع ٩٧/٢.

(٦٥) البيت في ديوانه صـ ١٧٦ و انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٣/٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٨١/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٤٠/٢ والجحاش: جمع جحش وهو ولد الأتان، والكِرْمِلَيْن: اسم ماء في جبل طيء، والفديد: الصوت.

(٦٦) انظر المساعد ٣ / ٣٠٥ - ٣٠٦.

(٦٧) انظر دراسات لأسلوب القرآن مج ٧ ق ٢ ج ٤ ص ٩٦ - ٩٨.

(٦٨) انظر مبحث نيابة (أَفْعَل) عن الصفة المشبهة ص: ٢٦.

(٦٩) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٦٠ - ٦١.

(٧٠)) انظر أوضح المسالك ٣ / ٢٦٥، وحاشية الصبان مج ٢ ج ٣ / ٣٧- والناقص: يزيد ابن الوليد، والأشج: عمر بن عبد العزيز.

(٧١) انظر المساعد ٢ / ١٧٩.

(٧٢) انظر المساعد ٢/ ١٩٠.

(٧٣) انظر المساعد ١٩٠/٢، وشفاء العليل للسلسيلي ٢/ ٦٢٢ واللسان (لمم) ٤٠٧٧/٥ ورجل مِلَمّ بمعنى: يلم القوم أي: يجمعهم، ورجل مِلَمّ مِعَمّ: إذا كان يصلح أمور الناس ويعم الناس بمعروفه.

(٧٤) ورد الرجز منسوبًا لرؤبة في اللسان مادة (لمم) ٥/ ٤٠٧٧.

(٧٥) انظر الخصائص ٢ /٢٢٠، والمساعد ١٩٠/٢، وشفاء العليل ٢/ ٦٢٢.

(٧٦) انظر الخصائص ٢٢٠/٢، وأورس الرِمْث، أي: اصفرّ ورقه. والرمثَ: شجر من الحمض.

(٧٧) انظر المصدر السابق.

(٧٨) انظر المصدر السابق.

(٧٩) انظر أدب الكاتب ٦١٢، وأغْضَى الليلُ: عَمَّ ظلامه كلَّ شيء.

(٨٠) البيت في ديوانه صـ ٨٢، والمقتضب ١٧٩/٤، وأدب الكاتب ٦١٢.

(٨١) الصاحبي ٣٦٧.

(٨٢) قطَّ السِّعر يَقِطُّ بمعنى غلا.

(٨٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٢/ ٦١٣.

(٨٤) معاني القرآن للأخفش ٦١٣/٢، وانظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٤٢/٣، والصاحبي ٣٩٦، ٣٦٧، وفقه اللغة ٢١٥، والبرهان للزركشي ٢٨٥/٢.

(٨٥) انظر الصحاح مادة (ستر) ٢/ ٦٧٦، والبرهان ٢/ ٢٨٦، والبحر المحيط ٦ / ٣٩.

(٨٦) انظر معاني القرآن للفراء ١٧٠/٢، وفقه اللغة، وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة ٢٧٤.

(٨٧) انظر إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٢.

(٨٨) الكشاف ٢/ ٤١٥.

(٨٩) شرح الكافية للرضي ٣/ ٤١٥.

(٩٠) من أَلْفَج الرجل بمعنى أفلس.

(٩١) لم أعثر على مادة (لفج) أو (ألفج) في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، وقد ذكر هذا الحديث ابن عقيل في

المساعد ٢/ ١٩٠.

(٩٢) انظر شرح الكافية للرضي ٤١٥/٣، والمساعد لابن عقيل ٢/ ١٩٠.

(٩٣) أدب الكاتب ٦١٢.

(٩٤) انظر المساعد ٢ / ١٧٩.

(٩٥) كتاب سيبويه ٤ / ٤٣.

(٩٦) ينظر الارتشاف ٤ / ١٩١٩.

(٩٧) المصدر السابق ٤ / ١٩١٩.

(٩٨) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم مج ٦ ق ٢ ج ٣ - ص: ١٧١ - ١٧٥.

(٩٩) × ذكر هذه الشواهد الزركشي في برهانه، ٢٨٧/٢، ولم يذكرهن الشيخ عضيمة.

(١٠٠) انظر شرح التسهيل ٣ / ٨٨ / ٢، والارتشاف ٥ / ٨٨ ٢٢، والمساعد ٢ / ٢٠٩.

(١٠١) انظر المصدر السابق.

(١٠٢) انظر الصاحبي ٣٩٦، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٣٣٣.

(١٠٣) انظر شرح التسهيل ٣/ ٨٨، وشرح الكافية الشافية ٤/ ٢٢٢٩، والارتشاف ٥ /٨٨ ٢٢، وأوضح المسالك ٢٢١/٣.

(١٠٤) انظر شرح الألفية لابن الناظم ٤٤٢.

(١٠٥) هكذا ورد النص في المساعد ٢٠٩/٢، وشفاء العليل للسلسيلي ٢/ ٦٣٢.

(١٠٦) شرح ابن عقيل ٢ / ١٣١.

(١٠٧) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤ / ٢٢٢٩.

(١٠٨) انظر شرح التسهيل ٣ / ٨٧، وأوضح المسالك ٣ / ٢٢١، والمساعد ٢ / ٢٠٩ وشرحه للألفية ٢ / ١٣٠.

(١٠٩) انظر المساعد ٣ / ٣٠٥.

(١١٠) انظر دراسات لأسلوب القرآن ج ٦، ق ٢، ج ٣ / ٤٣٩.

(١١١) انظر مجمع الأمثال للميداني ١ / ٣٣٧.

(١١٢) البيت لعبد الرحمن بن حسان، ونسبه ابن بري لنهار بن توسعة، انظر الكامل للمبرد ١ / ٢٣، واللسان مادة (ظنن) ٢٧٦٣/٤ وظنين بمعنى مُتهم.

(١١٣) البيت لعبيد بن أيوب كما جاء في حاشية الكامل ٤٤٠/١، والعبيط: الطري من اللحم، والخرادل: القطع.

(١١٤) البيت بلا نسبة في الكامل ٣ / ١١٥١، والمنين: الحبل الضعيف.

(١١٥) البيت لعدي بن الرعلاء في الأزهية صـ ٨٢، ٩٤، وشرح التصريح ٢١/٢، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣ / ٥٩، وهمع الهوامع ٢ / ٣٨، وشرح الأشموني ٢ / ٤٨٠.

(١١٦) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤ / ١٧٣٩ ١٧٤٠، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٣٢، والمساعد ٣ / ٣٠١، والهمع ٢ / ١٧٠. ورغوثة بمعنى مرضوعة.

(١١٧) البحر المحيط ٢ / ٤٥١.

(١١٨) البحر المحيط ٣ / ٤١٣.

(١١٩) البحر المحيط ٣ / ١٤٠، ولم أقف عليه في (النشر) لابن الجزري وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي.

(١٢٠) البيت لعنترة، انظر ديوانه صـ ١٩٣ و انظر إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٠٦، وشرح المفصّل لابن يعيش ٥٥/٣، ٦/ ٢٤، والمقاصد النحوية للعيني ٤/ ٤٨٧.

(١٢١) الخصائص ٢/ ٢١٦ وانظر أدب الكاتب ٦١٣. وأكزّه الله: أصابه بالكزاز وهو تشنُّج يصيب الإنسان من شدة البرد، وآرضه وأضأده: أصابه بالزكام.

(١٢٢) البيت لخفاف بن ندبة انظر ديوانه صـ ٣٣ و المحتسب ٢ / ٢٤٢، والخصائص ٢ / ٢١٦، وهمع الهوامع ٢ / ٨٤.

(١٢٣) انظر ديوانه صـ ١٩١ و الخصائص ٢ / ٢١٦، وأدب الكاتب ٣١٦، وتوضيح المقاصد ٣٨٩، والمساعد ٢ / ١٨٩.

(١٢٤) البيت بلا نسبة في الخصائص ٢ / ٢١٧، والأشباه والنظائر ٢ / ٤٠٥.

(١٢٥) البيت لهند بنت أبي سفيان في وشرح المفصل لابن يعيش ٣٢/١، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢١٧/٢، والأشباه والنظائر ٤٠٥/٢. وخِدَبَّة: ضخمة

(١٢٦) الخصائص ٢/ ٢١٧، وانظر أدب الكاتب ٦١٣.

(١٢٧) انظر الخصائص ٢١٨/٢.

(١٢٨) شرح التسهيل لابن مالك ٧٠/٣.

(١٢٩) معاني القرآن للفراء ٢٥٥/٣.

(١٣٠) انظر المصدر السابق.

(١٣١) معاني القرآن للفراء ٢٥٥/٣.

(١٣٢) فقه اللغة للثعالبي ٢١٥.

(١٣٣) البيت بلا نسبة في الصاحبي ٣٦١، ونسب لجابر في اللسان مادة (ومق) ولجرير في فقه اللغة وسر العربية ٢١٥، والوَامِق: اسم فاعل من وَمِقه يَمِقُه وَمْقًا ومِقَةً أي: أحبه.

(١٣٤) البيت غير منسوب في الصاحبي ٣٦٧وإصلاح المنطق صـ ٤١ والمساعد ١٩٠/٢، ونسبه ابن بري لنائحة همّام بن مرّة بن ذُهل بن شيبان انظر اللسان مادة (أشر) ٨٥/١، وأَشَرتُ الخشبة أَشْرًا ووشرتها إذا شققتها مثل نشرتها وناشرة: اسم رجل.

(١٣٥) البيت بلا نسبة في البحر المحيط ٢٢٧/٥، واللسان مادة (فتن) ٣٣٤٥/٥، وروح المعاني مج ٦ جـ ٢٢/ ٦٠.

(١٣٦) البيت للحطيئة، انظر: ديوانه صـ ٥٤، وشرح الشافية ١٢٠/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥/٦، والبحر المحيط ٢٢٧/٥، وروح المعاني مج ٦ ج ٢٢ / ٦٠.

(١٣٧) الصاحبي ٣٦٦.

(١٣٨) انظر البحر المحيط ٤٤٩/٨.

(١٣٩) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٧٧/٢، والتبيان للعكبري ٢ / ٧٠، ١٢٨١، ١٢٣٧، وشرح الكافية للرضي٤١٥/٢، والبحر المحيط ٢٢٧/٥، ٨، ٣١٩، ٤٤٩، والدر المصون ١٠ / ٤٣٤، ٧٥٣.

(١٤٠) انظر شرح الكافية للرضي ٤١٥/٣.

(١٤١) انظر التبيان للعكبري١٢٨١/٢، ١٢٣٧، والبحر المحيط ٥/ ٢٢٧، ٤٤٩/٨، والدر المصون ٤٣٤/١٠.

(١٤٢) انظر البحر المحيط ٢٢٧/٥.

(١٤٣) انظر البحر المحيط ٤٤٩/٨.

(١٤٤) انظر التبيان في إعراب القرآن ١٢٨١/٢.

(١٤٥) انظر الدر المصون ٤٣٤/١٠.

(١٤٦) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٨٨، والمساعد ٢/ ٢٠٨ - ٢٠٩، وشفاء العليل ٢/ ٦٣٢.

(١٤٧) انظر البحر المحيط ١/ ٣٢٦.

(١٤٨) انظر الارتشاف ٥/ ٢٢٨٧.

(١٤٩) انظر دراسات لأسلوب القرآن مج ٧ ق ٢ ج ٤ ص: ٥٧.

(١٥٠) المصدر السابق مج ٦ ق ٢ ج ٣ ص ١٧٤.

(١٥١) انظر البحر المحيط ٤/ ٢٣٣.

(١٥٢) انظر الإتحاف ٢٦٨.

(١٥٣) انظر البحر المحيط ٢ / ٥٠١.

(١٥٤) المصدر السابق ٨ / ٢٠٩ وقد قرأ بها مجاهد وأبو عثمان النهدي.

(١٥٥) أورد الشيخ عضيمة الآية الكريمة ضمن شواهده لما جاء على فِعْل بمعنى مَفْعُول، ولم أقف مع بحثي على من قرأ بها.

(١٥٦) انظر البحر المحيط ٨ / ٣٣٠، والإتحاف ٤٢٤.

(١٥٧) انظر البحر ٦ / ٣١٥ والإتحاف ٣١٢.

(١٥٨) انظر البحر ٣ / ٤٣٩، والإتحاف ١٩٨.

(١٥٩) انظر إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢/ ٣٨٠، والبحر ٧ / ٣٤٨.

(١٦٠) انظر البحر المحيط ٨ / ٣٣٠.

(١٦١) المصدر السابق ٣ / ٤٣٩.

(١٦٢) المصدر السابق ٦ / ٢٨٧ وقد قرأ بها الحسن وزيد بن علي وأبو حيوة وعيسى.

(١٦٣) المصدر السابق ٣/ ٤٣٩.

(١٦٤) انظر دراسات لأسلوب القرآن مج ٦ ق ٢ ج٣ ص ١٧٢- ١٧٤.

(١٦٥) المرجع السابق مج ٦ ق ٢ ج٣ ص ٤٧١،١٧٣.

(١٦٦) المجاز لأبي عبيدة ٢ / ١٢١.

(١٦٧) البيت بلا نسبة في المقتضب ٢٤٧/٣، والكامل ٨٧٧/٢، وشرح الكافية للرضي ٤٥٩/٣، وفي خزانة الأدب ٣/ ٥٠٠.

(١٦٨) المقتضب ٣ / ٢٤٧.

(١٦٩) المقتضب ٢٤٥/٣

(١٧٠) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ١١٤٢.

(١٧١) انظر أوضح المسالك ٣ / ٢٦٥.

(١٧٢) شرح التسهيل ٣ / ٦٠.

(١٧٣) شرح الكافية للرَّضي ٣ / ٤٥٩.

(١٧٤) شرح الكافية للرَّضي ٣ / ٤٥٩.

(١٧٥) المساعد ٢ / ١٧٩.

(١٧٦) دراسات لأسلوب القرآن مج ٧ ق، جـ ٤ ص ١٢٢.

(١٧٧) انظر المساعد ١٧٩/٢.

(١٧٨) انظر المصدر السابق.

(١٧٩) البحر المحيط ٧ / ١٦٥.

(١٨٠) انظر المصدر السابق.

(١٨١) انظر شواهد ذلك كاملة في دراسات لأسلوب القرآن مج ٧ ق٢ ج ٤ ص ١٥٣ - ١٦٤.

(١٨٢) انظر الصاحبي ٤٣٤.

(١٨٣) انظر ديوان الفرزدق ١٥٥/٢، و الصاحبي ٤٣٤، وفقه اللغة ٢٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٩٧.

(١٨٤) البيت لمعن بن أوس، انظر ديوانه صـ ٣٩، و المجاز ٢ / ١٢١، والكامل ٢ / ٨٧٦، والمقتضب ٣ / ٢٦٤.

(١٨٥) البيت للأحوص، انظر ديوانه صـ ١٦٦، والكتاب ١/ ٣٨٠، والمقتضب ٢٦٧/٣،٢٣٣، و المجاز ٢/ ١٢١.

(١٨٦) البيت للفرزدق في شرح التصريح ١٠٢/٢،والمقاصد النحوية ٥٧/٤، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٦١/٣، والارتشاف ٥/ ٢٣٢٦، والمساعد ٢/ ١٧٩.

(١٨٧) سبق تخريجه في هامش رقم (١٦٧).

(١٨٨) البيت لجميل في (البحر المحيط) ٢٦٢/٢، كذا قال السيد أحمد صقر في (الصاحبي) ٤٣٤، ولم أجده في ديوانه.

(١٨٩) البيت بلا نسبة في الصاحبي ٤٣٤. وهو لبشر بن أبي خازم في ديوانه ٨١،ومعجم ما استعجم للبكري ٦٧٠/٢، انظر الصاحبي هامش (١) صـ ٤٣٤. وأصقَبت بها: قربتها وأدنتها. وركوبه: ثنيَّة معروفة صعبة المركب.

(١٩٠) البيت بلا نسبة في شرح الكافية للرضي ٤٥٩/٣، وذكر المحقق بأنه في مدح عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب.

(١٩١) البيت لامرأة من العرب في المقاصد النحوية بهامش الخزانة ١٨٤/٣، و الخصائص ٣ / ١٠٣، والصاحبي ٣٩٤، والأمالي لابن الشجري ٢ / ١٠٥.

(١٩٢) البيت للفرزدق في ديوانه ٢١٢/٢، وانظر المقتضب ٤ / ٣١٣، والكامل ١ / ١٥٥، وشرح ألفية ابن معط ٢ / ١٢٩٨، وشرح المفصَّل لابن يعيش ٦ / ٥٠.

(١٩٣) البيت لبشر بن أبي خازم، وهو في ديوانه صـ ١٤٢، و انظر شرح ألفية ابن معط ٢ / ١٢٩٨، وشرح المفصّل لابن يعيش ٦ / ٥١، والمساعد ٢ / ٦٣١.

(١٩٤) انظر الكامل ١ / ١٥٦، وشرح المفصّل لابن يعيش ٦ / ٥٠، والإيضاح ١ / ٦٢٩، والمساعد ٢ / ٦٣١.

(١٩٥) الإيضاح ٦٢٩/١.

(١٩٦) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم مج ٦ ق، ج ٣ ص ١٥١- ١٥٥.

(١٩٧) انظر الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٦٢٩، والمساعد ٢ / ٦٣٠، وشفاء العليل للسلسيلي ٢ / ٨٦٤.

(١٩٨) انظر المساعد ٢ / ٦٣٠، وشفاء العليل ٢/ ٨٦٤.

(١٩٩) انظر شر ح المفصل لابن يعيش ٦ / ٥٠، والمساعد ٢ / ٦٣٠، وشفاء العليل ٢ / ٨٦٤.

(٢٠٠) لسان العرب مادة (رفع) ٣ / ٦٩١.

(٢٠١) الكتاب ٤ / ٩٧.

(٢٠٢) انظر شرح المفصّل لابن يعيش ٦ / ٥٢.

(٢٠٣) انظر المساعد ٢ / ٦٣٠.

(٢٠٤) معاني القرآن ٣ / ١٧٣.

(٢٠٥) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٧١٢.

(٢٠٦) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٥٣، وشرح الكافية الشافية ٤ / ٢٢٤٧، والمساعد ٢ / ٦٣٠، والهمع للسيوطي ٢ / ١٦٨.

(٢٠٧) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ٦٢٩.

(٢٠٨) الصاحبي ٣٩٥.

(٢٠٩) المصدر السابق.

(٢١٠) نسب البيت للشماخ في الصاحبي ٣٩٥، وللأخطل في اللسان مادة (عرك) ٢٩١٢/٤، وهو كما ذكر السيد أحمد صقر في ديوانه صـ ١٤٨. والعريكة: النفس.

(٢١١) البيت بلا نسبة في الصاحبي ٣٩٥، واللسان مادة (جلد) ٦٥٤/١.

(٢١٢) البيت نسبه ابن مالك لعلقمة في شرح التسهيل ١٠٧/٣، وذكر محققا الشرح بأنه نسب للشماخ، كما نسب لامرئ القيس لأنه في ديوانه وإنما هو - كما قالا - لعلقمة بن عبدة التميمي.

(٢١٣) انظر البحر المحيط ٥ / ٢٤٠.

(٢١٤) انظر البحر المحيط ٢ / ٣٥٥. وقد قرأ بها عبد الله بن مسعود.

(٢١٥) الكتاب ٤ / ٩٥.

(٢١٦) البيت لكعب بن مالك في ديوانه صـ ١٨٤، ولوالده مالك بن أبي بن كعب في الكتاب ٤ / ٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٥٥، وبلا نسبة في الخصائص ١/٣٦٧، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ٦٣٠.

(٢١٧) البيت في ديوانه صـ١٣٢، و انظر الكتاب ٤ / ٩٦، والخصائص ١ / ٣٦٧، وشرح المفصّل لابن يعيش ٦ /٥٥.

(٢١٨) البيت في ديوانه صـ ٢٥، و الكتاب ٤ / ٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٥٤.

(٢١٩) البيت بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٥٣، وشرح الأشموني على الألفية ٢ / ٥٧١.

(٢٢٠) بيت علقمة في ديوانه صـ٤٢، و الخصائص ١ /٣٦٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٥٤، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ٦٢٠. وترادى: تراود، والدمن: جمع دمنة وهو البعر والتراب والقذى. والمندى: رعي الإبل قليلا حول الماء ثم ورودها ثانية للشرب.

(٢٢١) بيت الحارث في ديوانه صـ ٩١، و شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٢٤، وشرح الكافية الشافية ٤ / ٢٢٤٨، والمساعد ٢ / ٢٣٩.

المصادر والمراجع

١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر لأحمد بن محمد الدمياطي البناء، تصحيح: على محمد الضباع، بيروت: دار الندوة الجديدة - دون تاريخ.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ـــ ت: د. رجب عثمان محمد - ط١ - القاهرة: مكتبة الخانجي - ١٤١٨هـ / ١٩٩٨ م.

٣- أدب الكاتب لابن قتيبة - ت: محمد الدالي - ط٢ - بيروت: مؤسسة الرسالة - ١٤٠٥ هـ.

٤- الأشباه والنظائر في النحو - لجلال الدين السيوطي - ت: د. عبد العال سالم مكرم - ط١ - بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م.

٥- إعراب القراءات الشواذ للعكبري، ت: محمد السيد عزوز - ط١ - بيروت: عالم الكتب - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦ م.

٦- إعراب القرآن - لأبي جعفر النحاس ت: د. زهير غازي زاهد - ط٢ - بيروت:عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - ١٤٠٥ هـ.

٧- أمالي ابن الشجري - لهبة الله بن الشجري - ت: د. محمود الطناحي - القاهرة: مكتبة الخانجي- دون تاريخ.

٨- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري - ت: الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، صيدا، بيروت: المكتبة العربية - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م.

٩- الإيضاح في شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش - مصور - بيروت: عالم الكتب.

١٠- البرهان في علوم القرآن - لبدر الدين الزركشي - ت: محمد أبو الفضل إبراهيم - بيروت: دار المعرفة - دون تاريخ.

١١- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع - ت: د. عيّاد الثبيتي - ط١ - بيروت، دار الغرب الإسلامي - ١٤٠٧ هـ.

١٢- التبصرة والتذكرة لابن اسحاق الصيمري - ت: د. فتحي أحمد علي الدين - ط١ - دمشق دار الفكر - ١٤٠٢ هـ.

١٣- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري - ت: علي البجاوي - القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه - دون تاريخ.

١٤- تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي - ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ على محمد معوض وغيرهما - ط١، بيروت: دار الكتب العلمية - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

١٥- تفسير غريب القرآن لابن قتيبة - ت: السيد أحمد صقر - بيروت، دار الكتب العلمية - ١٣٩٨ هـ/ ١٩٧٨ م.

١٦- توضيح المقاصد والمسالك للمرادي - ت: د. عبد الرحمن سليمان - ط٢ - القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية - دون تاريخ.
١٧- حاشية الشيخ ياسين - مصورة، دار الفكر - دون تاريخ.
١٨-حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك لمحمد علي الصّبان - تصحيح: مصطفى حسين أحمد - بيروت: دار الفكر - دون تاريخ.
١٩- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي - ط١ - مصورة - بيروت: دار صادر - دون تاريخ.
٢٠- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني - ت: محمد علي النجار - ط٢ - مصورة - بيروت: عالم الكتب - ١٤٠٣ هـ.
٢١- دراسات لأسلوب القرآن للشيخ محمد عضيمة - القاهرة: دار الحديث - بدون تاريخ.
٢٢- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي - ت: د. أحمد الخراط - ط١ - دمشق: دار القلم - ١٤٠٧ هـ.
٢٣- روح المعاني لمحمود الألوسي البغدادي - دار الفكر - ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٠م.
٢٤- شذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوي - تعليق: علاء الدين عطية - ط٥ - دار البيروتي - ١٤٢٣ هـ.
٢٥- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - ت: الشيخ محمد محي الدين - طبعة جديدة - صيدا - بيروت: المكتبة العصرية - ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م.
٢٦- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - القاهرة: دار إحياء الكتب العربية - دون تاريخ.
٢٧- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم - ت: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد - بيروت: دار الجيل - دون تاريخ.
٢٨- شرح ألفية ابن معط لابن القواس - ت: د. علي موسى الشوملي - ط١ - الرياض: مكتبة الخريجي - ١٤٠٥ هـ.
٢٩- شرح التسهيل لابن مالك - ت: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون - ط١ - القاهرة: هجر - ١٤١٠ هـ.
٣٠- شرح الجمل لابن عصفور الإشبيلي - ت: د. صاحب أبو جناح - مصورة - مكة: مكتبة الفيصلية - دون تاريخ.
٣١- شرح الشواهد للعيني - القاهرة: دار إحياء الكتب العربية - دون تاريخ.
٣٢- شرح الكافية لرضي الدين الاسترابادي - تصحيح: يوسف حسن عمر - طبعة جديدة مصححة - منشورات جامعة بن غازي - دون تاريخ.
٣٣- شرح الكافية الشافية لابن مالك - ت: د. عبد المنعم هريدي - ط١ - دار المأمون للتراث - ١٤٠٢ هـ.
٣٤- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لابن عبد الله السلسيلي - ت: د. عبد الله الحسيني - ط١ - مكة: الفيصلية - دون تاريخ.
٣٥- الصاحبي لأبي الحسين بن فارس - ت: السيد أحمد صقر - القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي - ١٩٧٧ م.
٣٦- الصحاح؛ تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار - ط٢ - بيروت - ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م، دار العلم للملايين.
٣٧- فقه اللغة وأسرار العربية لأبي منصور الثعالبي - بيروت: منشورات دارمكتبة الحياة - دون تاريخ.
٣٨- القاموس المحيط للفيروز آبادي - القاهرة: دار الحديث - دون تاريخ.
٣٩- الكامل لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد - ت: د. محمد أحمد الدالي - ط٢ - بيروت: مؤسسة الرسالة - ١٤١٣هـ - ١٩٩٣ م.
٤٠- الكتاب لسيبويه - ت: الشيخ عبد السلام هارون - بيروت: عالم الكتب - ط٥ - ١٣٨٥ هـ.
٤١- الكشاف لأبي القاسم جار الله الزمخشري - مصور - بيروت: دار المعرفة - دون تاريخ.
٤٢- لسان العرب لابن منظور - ت: عبد الله الكبير، محمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي - القاهرة: دار المعارف - دون تاريخ.

٤٣- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى - تعليق: محمد فؤاد سزكين - ط١ - بيروت: مؤسسة الرسالة - ١٤٠١ هـ.
٤٤- مجمع الأمثال لأحمد بن محمد الميداني - ت: محمد أبو الفضل إبراهيم- ط٢ - بيروت: دار الجيل - ١٤٠٧ هـ.
٤٥- المحتسب لأبي الفتح عثمان بن جني - ت: د. عبد الفتاح شلبي و علي النجدي ناصف - القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - دون تاريخ.
٤٦- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل - ت: د. محمد كامل بركات - دمشق - دار الفكر - ١٩٨٠ م.
٤٧- معاني القرآن للأخفش - ت: د. عبد الأمير الورد - ط١ - بيروت: عالم الكتب - ١٤٠٥ هـ.
٤٨- معاني القرآن للفراء - ت: محمد علي النجار وآخرين - مصور - بيروت:: دار السرور - دون تاريخ.
٤٩- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج - ت: د. عبد الجليل شلبي - ط١ - بيروت: عالم الكتب - ١٤٠٨ هـ.
٥٠- معجم المصطلحات النحوية والصرفية - د. محمد سمير اللبدي - ط١ - بيروت: مؤسسة الرسالة، عمان: دار الفرقان - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٥١- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية - د/ إميل بديع يعقوب - ط١- بيروت: دار الكتب العلمية - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢ م.
٥٢- المقتضب لأبي العباس المبرد - ت: الشيخ عبد الخالق عضيمة - القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - دون تاريخ.
٥٣- النشر في القراءات العشر لابن الجزري - مصورة - بيروت: دار الكتب العلمية - دون تاريخ.
٥٤- همع الهوامع لجلال الدين الشيوطي - تصحيح: السيد محمد بدر الدين النعساني - ط١ - مصور - القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية - ١٣٢٧ هـ.